الطلاق من التفكك الأسري الى التحول الاجتماعي
تفسير في سوسيولوجيا الطلاق

أ.د. ذكرى جميل محمد حسين البناء
drthikraalbanaa@gmail.com
الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب

الملخص

هناك قلق متزايد من مشكلة الطلاق في العراق بارتفاع او تزايد معدلاته والذي يترتب عنه تفكك أسري واجتماعي. كما يترتب عنه كلف مالية واقتصادية، وكلف نفسية –عاطفية واجتماعية. للأبوين "الزوجين" وللأبناء "ذكور وإناث" خاصة اذا ما زال الابناء في مرحلة الطفولة او المراهقة. ان التفكك الأسري بالطلاق وبوصفه تفككاً اجتماعياً بزيادة معدلاته ينذر ويؤشر الى تفكك النظام الاجتماعي الذي يعد ضرورة حتمية لحماية المجتمع بكل تنظيماته ومؤسساته أو أفراده وجماعاته. كما ان زيادة معدلاته لها دلالاتها في قياس التضامن الاجتماعي والاستقرار المؤسسي في أي مجتمع. فالطلاق يتجاوز الحدود الفردية، ويمتد نحو الجماعات الاجتماعية المتكفلة بتأمين المتطلبات وانجاز الاهداف والتوقعات وثم حماية النظام الاجتماعي. ويمكن رؤية مشكلة الطلاق من زاوية التحول الاجتماعي وليس من زاوية التفكك الاسري حسب، وفقاً لما تقدم علينا ان نفسر:–

١– كيف استطاع الطلاق من ايجاد انظمة بديلة في الجنس والزواج؟

٢– ما هي الانماط الجديدة في الاسرة المترتبة عن الطلاق؟

٣– كيف تمكن الطلاق من شيوعه وقبوله بعد ما كان يوصم اجتماعياً ويحكم بقيم ومعايير جمعية؟

٤– كيف اصبح الزواج تجربة اجتماعية؟

٥– ما علاقة التغير النوعي في تقسيم العمل والطلاق؟

٦– ما علاقة التحولات التي طرأت على وظيفة التنشئة الاجتماعية والوظيفة النفسية العاطفية والطلاق؟

٧– هل نحن في طور انتاج مفاهيم جديدة في الزواج والجنس والاسرة والطلاق؟

٨– ما على السوسيولوجيين عمله؟

ذلك ما يتم الاجابة عنه من خلال تفسير ميداني لسوسيولوجيا الطلاق في مدينة بغداد.

الكلمات المفتاحية: الطلاق، التفكك الأسري، التحول الاجتماعي، العولمية،الرقمية.

Divorce from Family Disintegration to Social Transformation

An Interpretation in the Sociology of Divorce

Prof. Dr. Thikra Jameel Mohammed Hussein Al-Banna

Al-Mustansiriya University/College of Arts

Abstract:

There is growing concern about the problem of divorce in Iraq, as its rising rates lead to both family and social disintegration. Divorce also entails financial and economic costs, in addition to psychological, emotional, and social burdens for the parents (the spouses) and the children (both males and females), especially when the children are still in childhood or adolescence. Family disintegration through divorce, as a form of social disintegration, signals and indicates the breakdown of the social system, which is an essential necessity for safeguarding society with all its organizations, institutions, individuals, and groups. Moreover, the rising divorce rates have significant implications for measuring social solidarity and institutional stability in any society. Divorce thus goes beyond individual boundaries, extending to social groups that are responsible for meeting needs, achieving goals and expectations, and ultimately protecting the social system.

The problem of divorce can be viewed from the perspective of social transformation rather than merely from the perspective of family disintegration. In light of this, it becomes necessary to interpret the following questions:

1. How has divorce been able to create alternative systems for sex and marriage?
2. What are the new family patterns that have resulted from divorce?

3. How has divorce become widespread and socially accepted after previously being stigmatized and judged by collective values and norms?

4. How has marriage become a social experience?

5. What is the relationship between qualitative changes in the division of labor and divorce?

6. What is the relationship between the transformations in the functions of socialization, and the psychological–emotional function, and divorce?

7. Are we in the process of producing new concepts in marriage, sex, family, and divorce?

8. What should sociologists do?

These questions are addressed through a field-based interpretation of the sociology of divorce in the city of Baghdad

Keywords: Divorce, Family Disintegration, Social Transformation, Globalization, Digitalization.

مشكلة البحث:

يقدم البحث تفسير سوسيولوجي لأسباب مشكلة الطلاق في المجتمع العراقي "مدينة بغداد تحديداً" والذي يوشر الى تفكك أسري واجتماعي وينتج عن أزمات اقتصادية واجتماعية مجتمعية ويتسبب في مشكلات نفسية واجتماعية واقتصادية عميقة تتجذر وتصبح جدارا صلداً يعيق نمو وبناء سمات شخصية سوية ومتوافقة مع التوقعات الاجتماعية. فغالباً ما تترابط جرائم العنف الاسري والجرائم الجنائية والانتماء للعصابات الإرهابية والادمان على المخدرات بمشكلة تفكك الاسرة بالطلاق ان الطلاق وبزيادة معدلاته ينذر بتفكك النظام الاجتماعي الذي يعد ضرورة حتمية في حماية المجتمع جماعات ومؤسسات اجتماعية كما ان معدلات الطلاق يقاس من خلالها مقدار التضامن الاجتماعي بين الافراد والجماعات ويقاس منها مدى الاستقرار المؤسسي في المجتمع.

ان تفكك الاسرة بالطلاق وما ينتج عنها يتجاوز حدود الافراد اذ يمتد نحو الجماعات التقليدية الاسرة والقرابة والجيرة والتي لكل منها مسؤوليات والتزامات وأدوات وآليات متفاوتة لأجل تأمين المتطلبات وانجاز الأهداف بحسب التوقعات الاجتماعية

عليه حددت مشكلة البحث بمجموعة تساؤلات وكما يأتي:

١- كيف أستطاع الطلاق من إيجاد أنظمة بديلة في الجنس والزواج؟

٢- ما هي الأنماط الجديدة في الاسرة والمترتبة عن الطلاق؟

٣- كيف تمكن الطلاق من شيوعه وقبوله اجتماعياً بعد ما كان يوصم اجتماعياً ويحكم بقيم ومعايير جمعية؟

٤- كيف اصبح نظام الزواج تجربة اجتماعية؟

٥- ما علاقة التغير النوعي في تقسيم العمل ووقوع الطلاق؟

٦- ما علاقة التحولات التي طرأت على وظيفة التنشئة الاجتماعية والوظيفة والنفسية العاطفية ووقوع الطلاق؟

٧- هل نحن في طور انتاج مفاهيم جديدة في الزواج والجنس والاسرة والطلاق؟

٨- ما هي استراتيجية المواجهة؟

أهمية البحث

يعاصر المجتمع العربي مرحلة ثقافية متبدلة، سريعة ومتزايدة ومتنوعة في الاتجاهات والابعاد اقتصاديًا وسياسيًا وأجتماعيا. والمجتمع العراقي بالتأكيد جزءًا لا يتجزأ من عملية التبدل والتحول الاجتماعي الجاري "السريع والجذري في الوقت ذاته". ولعل في واجهة التحولات الاجتماعية–الثقافية وما يشتق أو يتفرع منها التحولات التكنولوجية والرقمية–المذهلة، تزامنت معها العولمية بآلياتها وأذرعها السياسية والاقتصادية والاتصالية التي عملت بقوة على احداث ثورة في تغيير العناصر الثقافية للمجتمع. وبعبارة أخرى تغير وتبدل في الأنماط الثقافية الخاصة بالقوميات أو الأثنيات والمذاهب. وايضًا تبدل في الأنماط الاجتماعية الخاصة بالتنظيمات الرسمية وغير الرسمية، الخاصة والعامة.

ان الناس جميعًا الأفراد والجماعات في مؤسساتهم يعيشون حالة من التنازع أو الصراع في دائرة حركية مفتوحة النوافذ والأبواب ومتعددة الاتجاهات والمسالك، فكل ما موجود هو في تأثر وتأثير.

تأكيداً يترتب عنه ((غالب أو مغلوب))، ((مقاوم أو خاضع)) ثم تبني وشيوع وقبول. وبين هذا وذاك حقبة زمنية، تولد فيها أفكار سوسيولوجية تنجز الهدف.

ذلك حتما ينمي في الذهن السوسيولوجي سؤال أيهما الأقرب للواقع الاجتماعي في حياة الأفراد، والتنظيمات، والجماعات بمختلف تنوعاتها القومية أو المذهبية أو الأثنية.

هل أن التحولات الاجتماعية بتنوع مصادرها السياسية والاقتصادية والحروب الخارجية أو الأهلية والتداعيات العولمية هي حتمية، اجبارية، أو قسرية؟ حتى القسر والاكراه يعد شكلاً من أشكال التنظيم الاجتماعي. أم أن التحولات الاجتماعية طبيعية؟

أن أي نظام اجتماعي معدل حقبته الزمنية تتراوح بين (٧٠ عامًا) أو أكثر بعدها يخضع لتيارات المنافسة والمصادمة والصراع، يقاوم، ويصارع، ثم تستنفذ طاقاته، يصبح حينذاك غير

قادر على المواجهة أو عاجز عن انجاز أو تأمين الاهداف أو التطلعات. في هذه المرحلة ينمو نظام اجتماعي يحمل قيم ومعايير مبتكرة أو جديدة تحمل ايضًا تفضيلات مرغوبة وغير مرغوبة وتنتج معها مقاييسها ((المعايير)) كي تضع الخطأ والصواب في محله.

حينها يبدأ النسق الاجتماعي ((بأفراده)) بالتبني والشيوع والقبول لأنماط ثقافية أو أنماط اجتماعية تظهر بأنماط سلوكية تتحدد من خلالها الأدوار والحقوق والواجبات وتتحدد ايضاً العلاقات والسلطة في شبكة تعرف بـ((التنظيم الاجتماعي)).

ونتساءل أين هي الموروثات الثقافية التي تنتقل من جيل الى أخر عبر آليات وادوات التنشئة الاجتماعية؟ وربما باتت الإجابة واضحة، أنها خضعت لعوامل التعرية الاجتماعية والثقافية. إذ أن موجات التغير شديدة ومتواترة ونحن كتنظيمات أو جماعات اجتماعية رسمية أو غير رسمية، اذا ما أردنا الاحتفاظ بالعناصر الثقافية التي تشكل متغيرات جوهرية في ثبات الهوية الثقافية وفي تنظيم علاقاتنا الاجتماعية وفي تأمين الاهداف والتوقعات. علينا تقبل التحول أو التغير في مقابل أن نبتكر أدوات وآليات تواكب التغير تارة، وتحتفظ بجوهر العنصر الثقافي والاجتماعي تارة ثانية، ولها القوة والقدرة أو الفاعلية في تأمين الهدف تارة أخرى. وهذا ينطبق على أي تنظيم أو نسق اجتماعي شمله التغير أو التحول الاجتماعي ومنه جماعة الأسرة.

وتأكيدًا ان الاتصال الهاتفي–الأرضي في ظل عملية التحول الاجتماعي لم ينتهي عصره أو يلغى هدفه، أنما جرى تجديده أو تعويضه باتصال هاتفي الكتروني–واكب التحول من جهة وتمكن من تأمين الهدف بقوة وفاعلية من جهة ثانية، واحتفظ بوظيفة وجوهر العنصر الثقافي من جهة أخرى.

بالتأكيد أن عملية إنتاج اداة أو آلية جديدة–مبتكرة–تترتب عنها كلف مالية أو نفسية أو اجتماعية، لكن في حيز أنجاز الهدف تتراجع الكلف وتصبح غير ذا قيمة. لقد تمكن الاتصال الهاتفي الالكتروني من سماع صوت المتحدث ومشاهدته فعليًا–واقعيًا، ومشاهدة حركاته وايماءاته ومشاعره، ومظهره الشكلي–الخارجي ولعل في امتزاج الصوت والصورة والمشاعر، كم من الأثر في تأمين أو أنجاز الهدف من جهة وفي تقبل وشيوع الفكرة كعنصر ثقافي أو اجتماعي من جهة أخرى.

ان المجتمعات غالباً العالمية والعربية ومنها العراق– مقبلة على الثورة الصناعية الخامسة ((ثورة الذكاء الاصطناعي))، لذا باتت الضرورة السوسيولوجية حتمية في أنتاج فكرة جديدة مبتكرة أو تعويضية– أو استبدالية يتحقق من خلالها مواجهة أو معالجة، أو تخطي وتجاوز لأي ظاهرة أو مشكلة اجتماعية. خاصة ما يتعلق بالعناصر الثقافية والاجتماعية التي تستخرج منها الأنماط السلوكية.

وتأكيداً هناك قلق متزايد من مشكلة الطلاق في العراق بارتفاع أو تزايد معدلاته والذي يترتب عنه تفكك أسري وأجتماعي كما يترتب عنه كلف مالية– اقتصادية، نفسية، واجتماعية وعاطفية. للأبوين ((الزوجين)) وللأبناء (ذكور واناث) خاصة اذا ما زال الابناء في مرحلة الطفولة أو المراهقة. أن التفكك الأسري بالطلاق وبوصفه تفككاً اجتماعيًا بزيادة معدلاته ينذر أو يؤشر بتفكك النظام الاجتماعي الذي يعد ضرورة حتمية لحماية المجتمع بكل تنظيماته أو مؤسساته أو أفراده وجماعاته.

أن عملية تفكك النظام الاجتماعي تقتضي ايجاد البدائل المواكبة للتحول من جهة وتأمين وانجاز الهدف من جهة ثانية ولا يمكن التكهن أو القول بحماية المجتمع من دون النظام الاجتماعي. آنياً كل ما يتطلب هو أنتاج نظام اجتماعي يحمل قيم ومعايير ليحتفظ بجوهر العناصر الثقافية والاجتماعية. ويحافظ على الأسرة كجماعة اجتماعية بوصفها الاداة الجوهرية في حماية ورعاية الأفراد عبر أهم وظيفتين هما التنشئة الاجتماعية– والنفسية العاطفية. والوظيفتين تربطهما علاقة متلازمة وظيفياً ببعديها الانجازي والادائي ويمكن رؤية مشكلة الطلاق من زاوية التحول الاجتماعي وليس من زاوية التفكك الأسري حسب، إذ أصبحت هذه الرؤية مختزلة لما يجري في العلاقات الاجتماعية وإن التمسك بها فيه هدر للوقت والجهد والمال وفي الجانبين السوسيولولجي والمجتمعي. كما أن ما يترتب عن الطلاق بات لا يتعلق بكلف نفسية وعاطفية أو مالية واقتصادية لأفراد الأسرة من زوجين واطفال مع أهمية هذا الجانب ولا يمكن تجاوزه أو اغفاله لكن ما يترتب عنه تبلور أنماط أسرية جديدة بعضاً منها شديدة الخطورة أسرياً ومجتمعياً ومن هذه الأنماط الأسرية الجديدة لابد أن نستخرج تنظيم اجتماعي جديد في تقسيم العمل وفي الحقوق والواجبات والسلطة والعلاقات وفي الوظيفتين التنشئة الاجتماعية والنفسية والعاطفية وأن عملية الاستخراج حتماً تحظى بالشيوع وبالقبول بوصفها أشتقت من ثقافة المجتمع في سيرورة التحول أو التبدل الاجتماعي.

وفقًا لما تقدم، علينا ان نفسر كيف استطاع الطلاق من ايجاد انظمة بديلة في الجنس والزواج؟ وما هي الأنماط الجديدة في الأسرة التي ترتبت عن الطلاق؟ وكيف تمكن الطلاق من شيوعه وقبوله بعدما كان يوصم اجتماعيًا، ويحكم بقيم ومعايير جمعية؟ وما على السوسيولوجيا فعله؟ لقد بات من الضرورة ابتكار نمط قيمي ومعياري ثقافي أو اجتماعي يوازي الخط المبتكر المستقيم المقابل والذي ترتب عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والرقمية والتي يشكل الكثير منها انحرافًا وتهديدًا للنظام الاجتماعي للمجتمع.

يكتسب البحث أهميته من طبيعة المشكلة التي يتناولها وهي مشكلة الطلاق الذي تزايدت معدلاته تحت وطأة التحولات الاجتماعية المعاصرة التي اجتاحت المجتمع العراقي "مدينة بغداد تحديداً" تلك التحولات المعاصرة بجوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية تجلت

حتمياً تحت ضغط العولمية بآلياتها وادواتها المختلفة وتجلت ايضاً بإنتاج قيم ومعايير جديدة صنعت وصقلت في دائرة المنظمات النسوية المتطرفة وفي برامج فضائية ومحتويات رقمية وبفعلها تفككت الروابط والعلاقات الزواجية والاسرية وتراجعت الأدوار والواجبات التقليدية لأفراد الاسرة" الزوجين-(الابوين) خاصة وتغيرت ايضاً العلاقات الاجتماعية في القرابة والجيرة كما تغيرت مكانة المرأة (الزوجة، الام، الابنة، الأخت) الاقتصادية والاجتماعية في مقابل تمردها وعصيانها للسلطة الابوية التي باتت متأرجحة بين قبول وممانعة ذلك كله تسبب في زيادة معدلات تفكك الاسرة بالطلاق عليه تتجلى الأهمية النظرية للبحث من خلال التفسير السوسيولوجي لأسباب الطلاق. وتتجلى في الوقت ذاته الأهمية التطبيقية من خلال الاستنتاجات التي توصل اليها البحث والتي قادت الى تحديد استراتيجية مواجهة مشكلة الطلاق وبمعالجات اجتماعية محددة.

أهداف البحث:

يهدف البحث الى الكشف عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والاتصالية التي اجتاحت المجتمع العراقي في مدينة بغداد تحديداً " والتي تسببت في تفكك النواة الجوهرية المسؤولة عن حماية النظام الاجتماعي وهي الاسرة عليه حدد البحث أهدافه في الاتي:

١- الكشف عن الأنظمة البديلة في الجنس والزواج والمترتبة عن وقوع الطلاق.

٢- الكشف عن الأنماط الجديدة في الاسرة والمترتبة عن وقوع الطلاق.

٣- الكشف عن أسباب شيوع الطلاق وقبوله اجتماعياً.

٤- الكشف عن نظام الزواج الذي أصبح تجربة اجتماعية.

٥- الكشف عن التغير النوعي في تقسيم العمل داخل الاسرة وعلاقته بوقوع الطلاق.

٦- الكشف عن التحولات التي طرأت على وظيفة التنشئة الاجتماعية والوظيفة النفسية والعاطفية في الاسرة علاقتهما بوقوع الطلاق.

٧- الكشف عن المفاهيم الجديدة في الزواج والجنس والاسرة والطلاق.

٨- تحديد استراتيجية المواجهة لمشكلة الطلاق.

الأطار المفاهيمي

الطلاق

الطلاق قانونياً:- هو حل الرابطة الزوجية بإرادة احد الزوجين او حكم قضائي، ويترتب عنه انهاء الالتزامات المتبادلة بينهما قانونياً (خليل، د.ت، صفحة ١٩٤).

أو إنهاء رابطة الزواج واصدار أو اعلان قانوني ببطلانه، وهو يشير الى انفصال الزوجين (غيث، ٢٠٠٦، صفحة ١٣٩).

اما الطلاق سوسيولوجيا هو الانهاء القانوني لزواج معترف به قانونياً، ويعد اجراء نظامي لأنهاء عقد الزواج ومتعلقاته وينجم عن علاقات اجتماعية زواجية أسرية مفككة (الجنابي، ١٩٨٣، صفحة ١٥).

التفكك الاسري:- يعني حالة من عدم الاستقرار او التصدع او الاضطراب العاطفي بين افراد الاسرة، بين الابوين من جهة، وبين الابوين والابناء من جهة اخرى. وغالباً ما يزداد النزاع والصراع بينهم كما تزداد الضغوط الاقتصادية والنفسية والاجتماعية وتؤثر فيهم جميعاً. وقد ينتج عنها انحرافات سلوكية او انفصال او طلاق (عمر، ٢٠١٨، الصفحات ١٠٨-١١٣).

أو يعني خلل وظيفي ينتج عن النزاعات الأبوية، او ينتج عن تخلي أحد الابوين عن واجباته الاساسية في الاسرة. أو فشله في انجاز التوقعات الاجتماعية أو قد يشير الى تصدع العلاقات الاجتماعية وتفكك تماسكها وتحطم هيكلها التكويني. وقد يتعذر على الابوين من الايفاء بالالتزامات والواجبات واداء الادوار نحو افراد الاسرة ومن انواعه الانفصال والهجر والطلاق والوفاة (عمر، ٢٠٠٨، الصفحات ١٣٦-١٣٩).

التفكك الاجتماعي:- يعني انهيار المؤسسات الاجتماعية والذي يرافق الفقر الى حد كبير (كريغ كالهوف، ٢٠٢١، صفحة ٢٢٦).

أو يعني ضعف الروابط والتماسك الاجتماعي بين الافراد والجماعات تحت تأثير عجز القيم والمعايير الاجتماعية، ويرتبط بزيادة معدلات الجريمة والانحرافات السلوكية وخاصة في المناطق التي تضعف فيها الروابط الاجتماعية، وتفتقر للقيم الجمعية وتتناقض مع فكرة النظام الاجتماعي (الشندويلي، (د.ت)، صفحة ٣٥٣).

أو هو انهيار الاعراف والانساق الاجتماعية الراسخة والذي ينتج عنه تفتت الانماط الاجتماعية والثقافية والدينية. وغالبا ما يؤدي الى الفوضى والارباك بين الافراد. ويظهر بزيادة معدلات الفقر والتشرد والبطالة والانحرافات السلوكية. كما انه يتفاقم بزيادة الحروب والنزاعات والفساد والكوارث الطبيعية والتغريب او التهجين الثقافي (غيث، (د.ت)، صفحة ٨٨).

التحول الاجتماعي:- هو التبدل الذي يحدث في نظم المجتمع، في بنيتها أو في وظائفها خلال فترة زمنية محددة. ويشمل ايضا على اي تغيير في التركيب السكاني او في النظم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمع (بدوي، ١٩٨٣، صفحة ٣٨٢).

أو كل ما يطرأ على البناء الاجتماعي كله او جزء منه او يحدث في شكله او نظامه الاجتماعي وبالتالي فان الافراد سوف يمارسون ادوار اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها قبلا (عبدالهادي، ٢٠٠٩، صفحة ١٥٩).

أو انه كل تحول يحدث في النظم او الانساق الاجتماعية سواء كان ذلك التحول في البناء او الوظيفة. ويحدث خلال فترة زمنية محددة، ولتكامل وترابط الانساق والنظم الاجتماعية بنائيا

ووظيفيا فان اي تغيير يحدث في اي نسق يؤدي حتما الى مجموعة من التغييرات الفرعية التي تحدث في جوانب الحياة معظمها وبدرجات متفاوتة (استيتية، ٢٠٠٨، صفحة ١٩).

أولاً: البعد الاقتصادي في الطلاق* (ثابت و اخرون، ٢٠٠٣، صفحة ٢٥)

ان التحولات الاقتصادية التي يعاصرها المجتمع العراقي حاليا بفعل الأدوات والمنافذ العولمية أو الاستخدامات الرقمية تسببت في زيادة معاناة الأفراد نفسياً واجتماعياً ومالياً. لقد وجدت في المقابلات الميدانية أن أفراد الأسرة لا يرتبطون كأفراد في جماعة اجتماعية من أهم اشتراطاتها التضامن الاجتماعي بل وجدتهم في حالة توصف بالانفصام النفسي–العاطفي بين بعضهم البعض ((كزوجين– ابوين، وابناء ذكور واناث)). وتفسيره يرتبط بالانقسامات الطبقية الحادة التي شهدتها المدن بغداد خاصة لقد اثرت جذرياً ومفصلياً في أنتماء وولاء الأفراد، لقد تشكلت طبقة أقلية مترفة مالكة للثروة والسلطة وتزداد ترفاً ورفاهية، يقابلها طبقة أغلبية محرومة تفتقد لأبسط مقومات الحياة الإنسانية.

"وتبين أن أشد ما يؤلم أفراد الأغلبية هي تباين الصورة بين ما يشاهدونه من ترف ورفاهية في أحياء سكنية ومنتجعات ترفيهية فاخرة أو في محتويات رقمية أو برامج فضائية تنقل أنماط وأساليب حياة المترفين وبين ما يعيشونه من حرمان وللأغلبية" (سوهيلة، ٢٠٢٠، صفحة ٨٠). منها أشتقت أنماط سلوكية أما بإدمان الأفراد على المخدرات أو المسكرات أو استخدامهم لأساليب غير شرعية أو شدة في عنفهم وعدوانهم وبين هذا وذاك ازدادت مظاهر الانحراف والجريمة التي أصبحت متاحة في نسق الأسرة الجماعة الاجتماعية مما ترتب عنه زيادة في معدلات تفكك الأسرة بالطلاق.

عليه لا يمكن القول عن أي انتماء وولاء وتضامن اجتماعي بين أفراد الأسرة في ظل رؤية تقارن يومياً بين ما يعيش عليه أفراد الاغلبية وبين ما يشاهدونه في حياة طبقة الأقلية. أن الاحساس بالحرمان والأفتقاد للمكانة الاجتماعية المحترمة أو الاحساس بالإقصاء الاجتماعي دائماً ينتج عنه تفكك في العلاقة الاجتماعية ومنها العلاقة الزواجية والأسرية.

لقد أتخذ تفكك العلاقة الأسرية والزواجية أشكال متعددة منها الانسحابية، بمعنى التخلي عن أنجاز الاهداف والتوقعات بمظاهر شتى كالتسول أو التشرد والادمان على المخدرات أو المسكرات أو شكل التجديد والابتكار، بغية أنجاز أو تأمين الهدف بأدوات وأساليب غير شرعية وبشيوع استخدامها بين أفراد الأغلبية تحظى بالتبني والقبول وهذا ينطبق على مبدأ الغاية تبرر

* **العولمة الاقتصادية**: التحول في النظام الاقتصادي نحو اقتصاد السوق وبالتالي منع الدولة من التدخل في النشاطات الاقتصادية والتجارية، وأيضاً جعل العالم قرية صغيرة وتقريب الحدود وإزالة الحواجز أمام التجارة والتبادلات الاقتصادية وإزالة الحواجز الجغرافية والتعريفية الجمركية وتحرير التجارة وتسهيل حركة رأس المال وتحرير الشركات متعددة الجنسيات حسب ما تشاء وفقاً لرغبات وبما يتماشى مع مصالحها وأهدافها. (ثابت و اخرون، ٢٠٠٣، صفحة ٢٥)

الوسيلة وجاء قبولها تبريري كما يوجد شكل أخر في أنجاز الاهداف، بالعنف والعدوان أو التمرد والعصيان.

وما يمكن استنتاجه أن أزمة الضغوط المالية ما زالت متاحة في الأسرة الجماعة الاجتماعية، إذ تفككت الأسرة أما وفقاً لرغبة ((المرأة- الزوجة)) أو لرغبة ((الرجل- الزوج)) وتتوافق مع الازمة المالية الأشكال الانسحابية والابتكارية والعدوانية حسب الموقف الاجتماعي وتأخذ مكانتها في تفكيك العلاقة الزواجية أو الأسرية هذا من جانب، ومن جانب أخر بات هناك زيادة مطردة في حجم وكثافة التطلعات والأهتمامات الشخصية والفردية، فالمفاضلة الآنوية تعلو بكثير عن مفاضلة الروابط الجمعية- لقد أزدادت الأهتمامات والتطلعات والتي وجدت أكثرها مظهرية أو شكلية أو تجميلية. وقد وجدتها لدى طرفي العلاقة الزواجية المرأة والرجل فقد تمتلك المرأة- الزوجة درجة من القناعة والرضا والرغبة في أستمرار الحياة الزوجية، بينما أرى الرجل- الزوج بطموح وبرغبات غير عقلانية مما ينمي فجوات نفسية وعاطفية حادة وعميقة سرعان ما تحتل مكانتها في إيقاع الطلاق. بينما قد أجد الرجل- الزوج له من القناعة والرضا والرغبة في أستمرار الحياة الزوجية بينما تكون الزوجة في رغبة متنامية وبزيادة في طلباتها وأهتماماتها الخاصة يصبح فيها الرجل- الزوج عاجزاً أو غير قادر على تلبيتها وحينها تنهار حياتهما الزوجية.

عليه أن ما أنتجته العولمية والأستخدامات الرقمية من طبقية حادة ومن حرمان أو من رغبات متنامية غير عقلانية في إيجاد فرص لتأمين الاهداف وبأرباح مالية خيالية وأشباع آني للحاجات كأمتلاك العقارات أو السيارات الفارهة. وتزايد مشاعر الفردانية والاستقلالية، هي قطعاً تحول أو تبدل اجتماعي تسبب في تفكك الأسرة بالطلاق. عليه أن جذر المشكلة في تفكك الأسرة بالطلاق، هو جذر اقتصادي ببنية اجتماعية، أي بفعل التحول أو التبدل الاجتماعي الذي يشهده العراق مدنه الكبيرة "بغداد خاصة" إذ اصبحت هذه التحولات الاجتماعية رواسب في أنماط وأساليب عيش الأفراد وجماعاته خاصة ((جماعة الأسرة)). فلا يمكن القول برضا وقناعة الأفراد أو باستخدامهم السبل والأساليب الشرعية في تأمين الاهداف في ظل مشاهد المقارنة اليومية الافتراضية والواقعية بين قصور فخمة وسيارات فارهة وبين دخل شهري لأسرة يتراوح عددها من (٥-٦) افراد أو أكثر لا يزيد معدله عن مليون دينار في أفضل حالاته.

أن التحولات الاجتماعية أحتلت مساحتها في تغيير قيم ومعايير يحتكم اليها الأفراد في تنظيم حياتهم وعلاقاتهم الاجتماعية، لذا أصبح الطلاق هو البديل المتاح لأي ازمة أو مشكلة تعتري الأسرة كجماعة اجتماعية. أو هو الحل المناسب لإنجاز أو تأمين التطلعات التي ربما تصطدم بأحد اطراف العلاقة الزواجية- عليه وجدت الطلاق وفقاً لمرآة الأفراد تحول اجتماعي أكثر من وصفه تفكك اسري.

وهذا لا يعني قطعاً ان الطلاق لا يترتب عنه تفكك اجتماعي خطير يهدد النظام الاجتماعي بأكمله بل هي محاولة لإيجاد بدائل جديدة أو مبتكرة ومشتقة من ثقافة المجتمع لرؤية المشكلة من زاوية أخرى. ولا يمكن القول بعلاج مشكلة الطلاق من زاوية التفكك الأسري- الاجتماعي حسب وما على السوسيولوجيين فعله هو القضاء عليه بوصفه جريمة ترتكب أو مرض ينتشر. بل يتسنى لنا علاجه في الجماعة الاجتماعية ذاتها الأسرة سواء الانتاجية أو التوجيهية وذلك بالتدريب على قيم ومعايير سلوكية تواكب التحول الاجتماعي وتحتفظ بجوهر العنصر الثقافي أو الاجتماعي كما تنجز الهدف بقوة وفاعلية.

وفي هذا المجال هو كيف أن ندرب الاطفال والمراهقين نحو مصادر جديدة في اكتساب المعرفة أو الخبرة والمهارة أو كيف ندربهم على الانتماء والولاء للجماعة الاجتماعية أو ندربهم على تنشئة اجتماعية ترسخ فيهم الأحساس بالمسؤولية والالتزام بالواجبات وتقوية الروابط الجمعية ويمكن تأمين هذه الاهداف بآليات وادوات رقمية أو فضائية تعد اساساً لهذا الغرض وفيها نضمن إعادة انتاج رأس مال اجتماعي بقيم ومعايير مشتقة من ثقافة المجتمع ومستخدمة آلياته وادواته الحالية.

ان الطفل والمراهق بات لا ينجذب أو يتفاعل في اكتساب اي معرفة أو خبرة أو مهارة أو أي معلومة حتى وأن كانت بسيطة عبر الأبوين، بل ينجذب ويتفاعل بقوة نحو تعلمها أو اكتسابها والامتثال لها عبر الاستخدامات الرقمية. ونحن كسوسيولوجيين أو مهتمين جل ما نقوم به هو عملية تحويلية، أي تحويل عملية التعلم والمعرفة من الأبوين الى الرقمية التي تكون معدة لهذا الغرض اساساً. فالمنع والحجب للرقمية بات ضرباً من الأوهام، أن التطورات التكنولوجية والرقمية باتت مذهلة ولا يمكن التنبؤ بها لذا يتوجب استخدامها من المفكرين والباحثين بأعداد برامج يقدمها المراهقون أو الشباب أو الاطفال تضمن التدريب في أي موضوع له علاقة بالأنماط السلوكية أو العلاقات الاجتماعية أو الجماعة الاجتماعية كالأسرة، أو بأساليب التنشئة الاجتماعية وغيرها. لقد نجحت العديد من المجتمعات على الصعيد العالمي في ذلك ومنها اليابان والصين ولا يمكن مطلقا تجاهل أو ترك الاستخدامات الرقمية للتافهين والهابطين أخلاقياً وتعليمياً أو للمتطرفين.

ما تقدم يعد محاولة تحويلية- لمعالجة مشكلة الطلاق من زاوية الأسرة الجماعة الاجتماعية وبالتأكيد هناك زوايا ناجعة غيرها تعتمد على حلول اقتصادية يقوم بها النسق المجتمعي الحكومي والأهلي، مثل سياسات التخطيط والتنمية البشرية والاستثمار، وأتاحة فرص العمل للجميع، وبرامج حقوق الإنسان وتثبيت مقومات العدالة الاجتماعية بين الأفراد بمختلف فروقهم الفردية.

ثانياً: البعد الاجتماعي في الطلاق* (الكافي، ٢٠٠٦، الصفحات ٣٣٤-٣٣٥)

"لقد أكد علماء الاجتماع أن قوة أرتباط الفرد بالجماعة الاجتماعية أو قوة تعلق الفرد بروابط نفسية – عاطفية مع الأفراد المهمين أو المؤثرين الفعالين في جماعته الاجتماعية "مثل الأبوين في جماعة الأسرة" (الوريكات، ٢٠٠٨، الصفحات ٢١٦-٢١٧) – تعمل بدرجة كبيرة في قوة التزامه وامتثاله للقيم والمعايير الاجتماعية. كما أن شدة استغراق الفرد في الأنشطة المهمة كالتعليم أو العمل أو أي نشاط تطوعي أو خيري يبعده عن الأنحراف اتجاه القوانين والأنظمة الاجتماعية. كما أن درجة اعتقاد الفرد بعدالة القوانين تعطيه شحنة إضافية في تعلم واكتساب القيم والمعايير الاجتماعية والتزامه بها (آل عيدان، ٢٠١٤، صفحة ٤٥، ٥٤). ومن ثم يتكيف مع البيئة الاجتماعية وهذه هي سيرورة التنشئة الاجتماعية التي تعني ان الفرد أصبح مؤهلا لاداء أدواره الاجتماعية وفقاً للتوقعات الاجتماعية.

إذ ان روابط الحب والتعلق والاحترام بين الفرد وجماعته الاجتماعية هي التي تقوي وترسخ لديه الأنماط السلوكية السوية في سمات الشخصية وتدفع بعملية التنشئة الاجتماعية نحو النجاح – وبهذا تظهر متلازمة وظيفة التنشئة الاجتماعية مع الوظيفة النفسية العاطفية. لكن بتأثير التحولات الاجتماعية والأستخدامات الرقمية أختفت الرابطة النفسية – العاطفية في الأسرة كجماعة اجتماعية – أما لكثرة الأنشغالات بمتطلبات الحياة اليومية أو لزيادة الاهتمامات بالأستخدامات الافتراضية أو لبروز تفضيلات شخصية تسبب في فجوة عاطفية بين الزوجين، الأبوين سرعان ما تحولت نحو الأولاد.

لقد وجدت في المقابلات الميدانية ان الأزواج والزوجات بينهم فجوة عاطفية عميقة انعكست مباشرة في روابط التعلق بين الزوجين، الأبوين وابنائهم، فأصبح التعلق أحادي الجانب أو متذبذب أو منقطع مع الأبوين من جانب الأولاد. وهذا أضعف تنمية رأس المال الاجتماعي في جماعة الأسرة والذي ظهر في ضعف مقدار التضامن والتكافل الاجتماعي خاصة في الأزمات أو التهديدات الاقتصادية أو الاجتماعية. وظهر أيضاً في ضعف درجة وكثافة التعاون وفي تقسيم العمل وفي الحقوق والواجبات كما ظهر في انخفاض معدل الثقة، عليه ان افتقاد تلك المقومات الأساسية التي تعد جوهر التنظيم الاجتماعي لأي نسق أو جماعة اجتماعية، حفز الأفراد وبشدة نحو الرفض أو عدم الامتثال أو التمرد والعصيان نحو أداء الواجبات والالتزامات أو نحو السلطة الأبوية.

* **العولمة الاجتماعية**: انتشار الافكار والمعلومات وتأثر المجتمعات المحلية بعادات وتقاليد وقيم مجتمعات تختلف عنها، وان العولمة بآلياتها وادواتها السريعة تعمل على الغاء الحواجز بين المجتمعات كافة، وسيطرة وانتقال القيم والتقاليد الاجتماعية الاخرى من مجتمع الى اخر. ومن ادوات العولمة هي رسملة العالم من خلال اضعاف القوميات وفكرة السيادة الوطنية (الكافي، ٢٠٠٦، الصفحات ٣٣٤-٣٣٥).

عليه يمكن القول حينما أختفت روابط التعلق النفسي – العاطفي – أصبح الطلاق هو البديل الأفضل لأسرة مفككة نفسياً وعاطفياً، لا تعتقد أساسا بجوهر التنظيم الاجتماعي في حياتها الاجتماعية – وذلك ما فعلته التيارات العولمية والأستخدامات الافتراضية، التي شجعت اقتباس وشيوع أو قبول قيم مغايرة للمقبولات الاجتماعية مثل الاستقلالية والفردانية والمنفعة الشخصية – الذاتية على حساب الروابط والمصالح الجمعية وزيادة في النزعة الاستهلاكية – هذه القيم أحدثت أرباكا وفوضى في الواجبات الزواجية والأسرية وفي إزاحة السلطة الأبوية*.

وفي الذهن السوسيولوجي سؤال لماذا المرأة الزوجة، الأخت، الأبنة، تقبلت وأطاعت سلطة رب العمل في المؤسسات المهنية المختلفة الرسمية أو الخاصة، وخضعت اليها وعبرت عن ذلك باحترام التعليمات او القوانين على الرغم من أن في بعض جوانبها قسراً واكراها لحريتها الشخصية أو كرامتها الإنسانية؟ ولماذا المرأة ذاتها رفضت قسر أو أكراه السلطة الأبوية واعتبرته إهانة أو قيد لحريتها أو أهتماماتها الشخصية؟

لقد وجدت في المقابلات الميدانية، أن هناك شرخ اجتماعي عميق نحو السلطة الأبوية، إذ فقدت مكانتها وهيبتها ونفوذها. وان السلطة مهما اختلفت اشكالها سواء حكومية أو مهنية أو أسرية هي ما زالت أداة مهمة في التنظيم الاجتماعي وان في طاعتها حماية للمصالح والروابط الجمعية التي تشير الى حماية القيم والقواعد المعيارية المتفق عليها اجتماعيًا.

ان التحولات الاجتماعية العولمية أو المحتويات الرقمية أو الفضائية أو الحركات النسوية المتطرفة، نمت وبلورت قيم وأنماط سلوكية جديدة، شجعت فيها التمرد على سلطة الجماعة الاجتماعية – الأسرة، والجيرة وحتى القرابة. وجعلت من هذه الجماعات في موقف تخلي عن الفرد، بعدما تخلى الفرد هو أيضا عن روابطها وسطوتها الاجتماعية والتنظيمية. مما زاد في معدلات التفكك الأسري بالطلاق.

الأسرة آنياً ليس لها حق التدخل في الأنماط السلوكية لأفرادها أو في قراراتهم واحكامهم، لذلك أصبحت الأسرة في موقف التخلي والانسحاب، إذ حينما يتعرض الزوجين لمشكلات اقتصادية أو أي مشكلات زوجية، لا تتدخل جماعة القرابة لأهل الزوجين بتقديم أي مساعدات اجتماعية أو اقتصادية.

كما ان كثافة التضامن الاجتماعي في الأسرة تراجع كثيراً، باعتبار ان الفرد هو اول ما تخلى عن التزاماته الاجتماعية والأخلاقية نحوها، فأصبحت العملية تبادلية.

* أعني بالسلطة الأبوية – السلطة بالمفهوم العام التي تشير الى الامتثال والاحترام والطاعة، بوصفها جوهر التنظيم الاجتماعي لأي نسق اجتماعي – ولايتحقق أو يؤمن انجاز الواجبات أو الوظائف أو الأهداف الا من خلال نظام السلطة وغيابها يحدث الارباك والفوضى كما أميزها عن السلطة الذكورية التي تعني الاخضاع والاذلال أو التحقير والأهانة. الأولى تعتمد الحوار والتفاهم وابداء الرأي – والثانية تعتمد الترهيب اللفظي أو الجسدي.

أن الفرد في جماعة الأسرة أصبح أقل التزاما بالتوقعات الاجتماعية لاسيما بعد زواجه واستقلاله اقتصادياً، وأقل احتراما لأسرته التوجيهية، وأمتد ذلك نحو أسرته القرابية كقرابة أهل الأم أو قرابة اهل الأب. ذلك الامتداد بالتخلي والانسحاب، ترتب عنه ضعف وهشاشة في بنية الأسرة وفي وظيفتها وجعلها في الموقف ذاته متخلية ومنسحبة مما فكك الأسرة بالطلاق.

لقد وجدت في المقابلات الميدانية ان الأزواج أو الزوجات "الشباب" لا يتلقون دعم أو مساندة اقتصادية أو اجتماعية من أسرهم – كما أكدوا أنهم في المقابل لا يقدمون أية مساعدة لأسرهم بفعل انشغالهم بمتطلبات حياتهم اليومية ولتنامي الاهتمامات الشخصية ولصعوبة العيش وغلاء المعيشة فلا يوجد متسع من الوقت أو المال لتقديمه.

هذا في جانب، ومن جانب اخر وجدت الأبناء بعد زواجهم أصبحوا اقل انتماء أو ولاء لأبويهم، فالنزعة الاستقلالية والحرية الشخصية هي سمات الشخصية آنياً وحينما يحدث تدخل من أهل أحد طرفي العلاقة الزواجية، يعقد المشكلة مما يتسبب في إيقاع الطلاق.

وبتفسير سوسيولوجي أن سبب الطلاق ليس التدخل بحد ذاته بقدر ما هو رفض من الأبناء "الأزواج أو الزوجات" من التدخل في حياتهم الزوجية. وبالتأكيد التدخل في الحياة الشخصية مرفوض تماماً، في مقابل هناك تدخل في خيارات تتعلق بالعمل أو المهنة أو التعليم والسفر أو الاختيار للزواج. إذ وجدت ان الاختيار للزواج كان من بين أسباب الطلاق، فلا يسمح لأهل الطرفين "أطراف العلاقة الزوجية المستقبلية" بالمشاركة في ابداء الرأي أو في اتخاذ القرار. فالأختيار كان شخصي للزوج أو للزوجة – وان الاختيار كان عن "حب". وتأكيداً ان الحب هو بحاجة الى مستلزمات أو شروط لابد من توافرها كي يؤسس لحياة زوجية دائمة ومستمرة.

ما وجدته في المقابلات الميدانية ان الحب الذي جمع الرجل والمرأة هو غريزة جنسية، فالكثير منهم لايميز بين حب وغريزة جنسية، الحب يعبر عن نضج نفسي وعاطفي ومن أهم اشتراطاته التفاهم والاحترام والصبر والتعاون – وليس الاعجاب الشكلي المظهري. لقد وجدت الفتاة وهي تؤكد أن اختيارها لزوجها هو لامتلاكه بيت مستقل أو سيارة أو دخل مالي ملائم أو جيد وحسب اعتقادها ان تلك المستلزمات هي كفيلة بنجاح الزواج واستمراره – كما وجدت الشاب يؤكد لي ان اختياره لزوجته لجمالها أو اناقتها أو ما تملكه من موارد مالية – ويمكن القول ان الجوانب المادية أو المظهرية هي لا تتعلق قطعاً بديمومة الزواج، انما هي مستلزمات ضرورية للعيش فحسب.

عليه ما وجدته في المقابلات الميدانية ان عملية الاختيار للزواج لم تأخذ بعين الاعتبار الجانب العقلاني، كما ان الاختيار للزواج لابد من مشاركة الإباء والامهات في ابداء الرأي واتخاذ القرار – لم اجد في ذهن المطلقين والمطلقات أن الزواج هو مسؤولية اقتصادية واجتماعية وان الزواج هو ليس الحياة الخيالية التي تشاهد في المسلسلات الفضائية لاسيما

المدبلجة، بل معيشة رجل وامرأة تحت سقف واحد قطعا يتعرضان لازمات مالية أو صحية أو اجتماعية – وان الزواج هو القدرة على مواجهة التحديات بالحوار والتفاهم والاحترام. لم اجد ذلك في ذهن الأزواج أو الزوجات.

لقد وجدت في الاختيار للزواج الأنبهار وليس الحب، قطعا ان الأنبهار يهفت تدريجياً بعد الزواج إذ أكد لي المطلقين أو المطلقات مثلا "أن زوجي تغير بعد الزواج، أو أن زوجتي تغيرت بعد الزواج". وتأكيداً ان المشكلة لا تعبر عن تغيير بقدر ما تعبر عن اختيار خاطئ.

إذ بعد الاعتياد على الجوانب الشكلية أو المظهرية أصبح الوضع غير مبهر – ان حقيقة المشكلة بين الزوجين هو سمات الشخصية والأنماط السلوكية لكليهما. إذ ان استمرار الحياة الزوجية تعتمد على النمط السلوكي من كمية التعاطف والاحترام أو مقدار التضامن في الازمات أو في تحمل المسؤولية وغيرها.

لقد وجدت في المقابلة الميدانية، ان المطلقة كثيرة الاهتمام بزينتها أو جمالها ودائماً ما ترتاد مراكز التجميل أو الأسواق لانتقاء أبهى الملابس لزوجها – وحسب قولها كل هذا لم يرضيه، لكنها في الوقت ذاته لا تمنح اهتمام كاف لجوانب أخرى كالواجبات البيتية أو تحملها للمسؤولية لذلك حينما يحدث نزاع بين الطرفين – بدلا من ان تحاول بمعالجة المشكلة، تزيد الوضع المتأزم بمشكلة ثانية – كأن تصبح أكثر ميلا لصديقاتها أو علاقاتها الخارجية – وتفاضل ذلك على وجبة طعام يومية تجمعها بزوجها وأولادها. كما وجدت ان الكثير من الزوجات المطلقات يفضلن قضاء يوم الجمعة في اهتمامات شخصية بدلا من قضاءه مع الزوج والأولاد – وحسب قولها انا احتاج ليوم راحة – وهذا يتفق تماما على الأزواج المطلقين إذ لا يدرك معنى المسؤولية الأسرية والزواجية ويفاضل علاقاته الخارجية على زوجته وأولاده.

بالتأكيد لابد ان تكون هناك مساحة من الحرية الشخصية لكلا الطرفين، لكن ليس على حساب الروابط الجمعية للأسرة. هذه النزاعات الدائرة بين أطراف العلاقة الزواجية باتت سبباً لإيقاع الطلاق.

وما يتعلق بوظيفة التنشئة الاجتماعية وجدت في المقابلات الميدانية، ان التنشئة الاجتماعية بعيدة نوع ما عن الاهتمامات اليومية للزوجين – الأبوين. إذ ان الأسرة تخلت عنها لصالح الاقران أو لصالح البرامج الفضائية والرقمية. بحجة الانشغال بمتطلبات الحياة اليومية أو لعدم التوافق أو الانسجام الزواجي. وما وجدته وبالمقارنة بين التنشئة الاجتماعية السابقة والآنية. لقد كانت الأسرة تربي أولادها وتنمي في سمات الشخصية قيم تقليدية مثل التعاون، التضامن، التضحية، بينما حالياً تنمي قيم الفردانية والتميز والتنافس والنجاح الفردي.

باعتقادي ان الأسرة باتت مضطرة لمواجهة متطلبات واحتياجات سوق العمل وعليه اضطرت للتكيف مع قيم المنافسة والفردانية لضمان مستقبل أولادها ذكور واناث، الذي بات يحدد آنياً في إطار سوق العمل وقيمه الجديدة.

لهذا وجدت أن قيمة الشرف لم تعد مقياس لمكانة الأسرة الاجتماعية بقدر مقياس المال والثروة. ولم يعد لنوع المهنة أو مكان العمل مقياس للاعتبار الاجتماعي كما في السابق. حتى وان كانت المهنة أو مكان العمل يوصم من ضمن مهن العهر الاجتماعي وهذا يتفق مع مهنة البلوكر والفاشنيستا أو العمل في الملاهي الليلية أو أماكن المساج أو الفنادق.

كما وجدت ان الأسرة في أساليب التنشئة الاجتماعية، باتت اساليبها غير نافعة اجتماعيًا، فأما يعتمد الزوجين – الأبوين خيار اللامبالاة، أو خيار استخدام العقاب اللفظي أو البدني المؤلم نفسيا وجسديا المنفر للحياة الاجتماعية بصور انحرافية أو انتحارية، أو قد تعتمد خيار الوعظ الذي يخلو من التدريب الاجتماعي وان وجد فأما خاطئ أو سلبي. كما وجدت خيار اخر هو المكافآة المالية عوضاً عن مكافآة نفسية – عاطفية تقوي روابط التعلق وتشجع على الامتثال والاحترام – بينما المالية تنمي النفعية والغائية.

هذه الأساليب في التنشئة الاجتماعية تعد احد أسباب الطلاق، إذ ان عجز الأبوين في أداء تنشئة اجتماعية سليمة أو إيجابية غالباً ما يجعلهما في موقف تصادم وصراع خاصة حينما يقع أحد افراد الأسرة في مشكلة اجتماعية أو انحرافية وحتى جنائية. إذ سرعان ما يبدء اللوم والتأنيب والتقريع من طرف ضد اخر، عليه يختار أحد الطرفين انهاء العلاقة الزواجية بالطلاق هذا من جانب ومن جانب آخر ان أساليب التنشئة الاجتماعية العاجزة سرعان ما يعاد انتاجها في اسرة زواجية جديدة عند زواج الأبناء الذكور أو الاناث.

ان ما نحاول تقديمه هو تفسير سوسيولوجي جديد للزواج، "الزواج بوصفه علاقة ثابتة نسبياً هذه العلاقة لأجل استمرارها لابد من انتاج سمات شخصية إيجابية واحترام متبادل والتزام بالواجبات للطرفين الرجل والمرأة. ان المرأة – الزوجة الأم هي جوهر توازن الأسرة ولابد من تمتعها أو أمتلاكها لعناصر قوة في تعليمها وفي عملها واستقلالها الاقتصادي الذي يمنحها مكانة اجتماعية مميزة. كما عليها تنظيم اوقاتها بين واجباتها البيتية والمهنية وبين أوقات راحتها أو تفضيلاتها واهتماماتها الشخصية وكما أوقات الرعاية والعناية بأطفالها والاستمتاع بحياتها مع زوجها شريك حياتها. ان امتلاك المرأة لعناصر القوة كي لا تصبح خاضعة، تابعة، بل امرأة مستقلة ذاتياً ومنتمية اجتماعيًا، كما ان عناصر قوتها لا تجعلها أداة للنزاع والصراع أو في موقف تمرد وعصيان، بل في موقف تضامني، تشاركي – فالزواج شراكة طرفين وليس ملكية شخص على أخر. كذلك الرجل أن يدرك ان المرأة هي كله العاطفي والاجتماعي وان يكون ابوي في

الحب والتفاهم والاحترام وفي أداء الواجبات. وابويته في السلطة هي الاقناع وليس الاخضاع أو القسر والاكراه.

ثالثاً: البعد الثقافي في الطلاق* (طشطوش، ٢٠١٤، صفحة ٢١) (السيد احمد، ٢٠١٥، الصفحات ٢٧-٣٣)

"أكدت الدراسات السوسيولوجية أن الاستخدامات الرقمية والبرامج الفضائية، أمتلكت تحريكاً جذرياً في العلاقة الزواجية والأسرية، إذ تسببت في زيادة معدلات التفكك الأسري بالطلاق" (الحجران، ٢٠٢٤، صفحة ٨٩). ولعل من أسباب ذلك هو ما تمتلكه تلك الاستخدامات والبرامج من جاذبية واغراء للمتلقي. كما وجد فيها أن العمل أنما ينتهج أسلوب الانتظام والتكرار والاستمرار في العرض لأي عنصر ثقافي أو اجتماعي تبغي تحويله أو تغييره.

ومن بين ما أحدثته هو الفوضى والأرباك في تقسيم العمل والحقوق والواجبات الزوجية والأسرية والاجتماعية ايضاً إذ بفعل تلك البرامج والمحتويات بات هناك نمط من التملص من الواجبات والالتزامات للرجل وللمرأة ((الزوج والزوجة)). فالمرأة الزوجة خاصة التي أنتقلت من مرحلة تحويلية سابقة من تعدد وصراع الأدوار لتعليمها وعملها خارج البيت، فأصبح لها أدوار أسرية وزوجية ومهنية وكان عليها وكي تحافظ على تماسك أسرتها أن تعتمد تقسيم أوقاتها بين الواجبات البيتية والواجبات المهنية في الخارج وقد نجحت بصورة عامة. حينذاك تحررت المرأة من التبعية المالية وحققت الاستقلال الاقتصادي عن الرجل الزوج خاصة.

لكن من زاوية أخرى، أن المرأة لم تكتف عند هذا الحد بل بدأت تطالب بمشاركة الرجل- الزوج في الواجبات البيتية من رعاية الأطفال أو تنظيف وأعداد الطعام. ومع أن هذه الزاوية فيها مساواة حتمية أو ضرورية لأجل الحفاظ على التضامن الأسري. لكن ما وجدته في المقابلات الميدانية أن الكثير من النساء شاركن في الإعالة الاقتصادية، مما حتم تدريجياً ازاحة الرجل- الزوج عن السلطة الأبوية. كما وجدت هناك نموذج أخر من النساء تعمل خارج البيت وتحصل على عائد مالي لكنها ترفض تماماً المشاركة في الاعالة الاقتصادية بوصف المسؤولية رجولية وبحسب الشرع والقانون. هذ النقطة المحورية ولدت الكثير من النزاعات الأسرية بين أطراف العلاقة الزوجية مما تسبب في الطلاق.

وحسب المقابلات الميدانية وجدت المرأة بأنماط سلوكية تعبر عن تناقض أو تمرد وعصيان، بوصفها تطالب بحرية المرأة واستقلالها وعملها خارج البيت. وهناك العديد منهن تأثرن بالحركات

* **العولمة الثقافية**: فرض نمط ثقافي واحد يسود العالم وهذا النمط هو الثقافة الغربية التي تتعارض معظمها مع الخصائص الثقافية والحضارية للمجتمعات الاخرى (طشطوش، ٢٠١٤، صفحة ٢١).
وهي ايضاً عملية اكتساب تتجلى في السلوك الواعي للإنسان (فرداً او جماعة) في تعامله مع البيئة الاجتماعية بأجزائها المختلفة التي حصل عليها الانسان بطرق مختلفة (كالتقليد والتعلم بالطرق المختلفة المنظم منها وغير المنظم). وايضاً اكتسبها الافراد من البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها سواء كانت محلية او عالمية وبطرق مختلفة (السيد احمد، ٢٠١٥، الصفحات ٢٧-٣٣).

النسوية المتطرفة، بوصف المرأة هي ليس خادمة في الأسرة وللرجل تحديداً وليس ملزمة بواجبات أسرية أو اجتماعية، لكنها في مقابل ذلك تطالب الرجل في الإنفاق عليها وعلى أسرتها بحسب الشرع والقانون.

هذا النمط السلوكي للمرأة- الزوجة كان جزءاً من نزاعها مع الرجل- الزوج، وبتأكيد الزوج، أن زوجته تقضي ساعات طويلة خارج البيت للعمل. تاركة أطفالها وواجباتها البيتية كما إنها تمانع تماماً المشاركة في النفقات الأسرية، وحسب قوله ما المنفعة التي جاءت بها الزوجة مع غيابها اليومي وهي ترفض المشاركة في الاعالة الاقتصادية، هذه النزاعات المتكررة تسببت في إنهاء الحياة الزوجية بالطلاق.

كما وجدت في المقابلات الميدانية أن هناك نوع ما من ازاحة السلطة الأبوية، إذ أصبح الرجل غير قادر على كبح قرار المرأة ((الزوجة، الأبنة))، حتى وأن كانت قراراتها خاطئة أو غير مقبولة اجتماعيًا، فالمبررات من جانب المرأة حاضرة في العلاقة الأسرية أو الزوجية، بوصفه غير قادر على تلبية احتياجاتها الشخصية أو عاجز عن تلبية احتياجات الأسرة المالية أو غيرها.

وقد وجدت الرجل بصورة عامة لا يمكن له التدخل في اختيارات المرأة المهنة خاصة، فوجدت العديد من النساء الزوجة- الأبنة، يعملن في الملاهي الليلية أو أماكن المساج أو المقاهي. وغالباً هذه الأماكن يرتاد اليها ضعاف النفوس أو من مدمني المخدرات والمسكرات أو من المصابين بعقد نفسية أو كراهية هذا من جهة، ومن جهة ثانية إنها لا تليق بالكرامة الانسانية أو توصم بمهن العهر الاجتماعي وكثيراً ما تصبح المرأة في هذه الأماكن طوعاً أو قسراً منحرفة أو مجرمة مما تسبب في طلاقها.

كما وجدت أن العديد من الأسر تقبلت عمل المرأة في هكذا مهن وأماكن، والقبول أما من أسرتها التوجيهية (الأب- الأخ). أو من أسرتها الانتاجية ((الزوج- الأبن)). وهذا يشير الى ضبابية المعيار الذي يحتكم اليه الأفراد، إذ لا يوجد اتفاق جمعي معياري في الحكم، بل وجدت تبرير منفعي وتأكيداً انه تحول اجتماعي لأنه حظي بقبول اجتماعي فيه شيوع لكنه ما زال محدود.

وجدت في المقابلات الميدانية أيضاً أن الرجل ((الأب، الزوج، الأخ)) ليس من حقه التدخل في الاهتمامات الشخصية للمرأة ((الزوجة، الأبنة، الأخت)). وليس من حقه التدخل في ملبسها أو زينتها أو تجميلها وكثيراً ما يحدث النزاع بين الزوجين ويتسبب الطلاق.

وفي تفسير السبب بحسب المرأة ((أكدت ان الرجل يقيد الحرية الشخصية للمرأة)) وما يمكن قوله ان البعض من الأنماط المتعلقة بالملبس أو التجميل ما زالت غير مقبولة اجتماعيًا لدى الكثيرين، لكنها حظيت بشيوع وقبول تدريجي لدى البعض.

ولقد وجدت في القبول الاجتماعي أنه قبول متنازع عليه لكنه أخذ مكانة في طلاق المرأة. كما وجدت ان المرأة في الأسرة جعلت السلطة الأبوية في موقف الازاحة والتنازع في الوقت ذاته بمعنى وجدت في حالات أن الأب متقبل الحرية الشخصية لأبنته وفي حال تقييدها من الزوج يتدخل الأهل ليحسم النزاع بالطلاق. أو وجدت أن الزوج متقبل الحرية الشخصية لزوجته بينما أبيها وأخيها رافضين ويحدث التنازع ايضاً لينتهي بالطلاق. وهذا ما أكدته انه لا يوجد اتفاق معياري جمعي يحتكم اليه الأفراد بصوابية أو عدم صوابية المعيار.

كما وجدت أن الاسرتين للزوج والزوجة يتشاركان في إعادة أنتاج رأس مال اجتماعي متنازع عليه فالنزاع الدائر هو مشاهد لدى الأولاد وهناك من يقف مع الأم ضد الأب أو يقف مع الأب ضد الأم وهذه النزاعات وازدواجية المعيار هي تعيد انتاج رأس مال اجتماعي متنازع عليه من جهة. كما أنها تسببت في معاناة الأولاد من عقد نفسية أو عزلة اجتماعية أو تسببت في إجرامهم أو انتحارهم مما نتج عنه طلاق الأبوين من جهة ثانية.

كما وجدت في المقابلات الميدانية ان البرامج الفضائية والرقمية فضلاً عن أفكار النسويات المتطرفات اللواتي يشجعن الحرية الشخصية للمرأة قد أخذ مكانه في أنماطها السلوكية. فبعد أن حققت المرأة اكتفاءها المالي والذي تبعه اكتفاء نفسي– عاطفي، حينذاك تخلت المرأة عن أنماط حياتها التقليدية وأهملت واجباتها الأسرية والزوجية واندفعت بقوة نحو اهتمامات خاصة بارتياد مراكز التجميل أو الأماكن الترفيهية أو المطاعم أو السفر داخل البلد وخارجه كما اندفعت بقوة بتوسيع علاقاتها الواقعية والافتراضية التي تحول جزءاً أو بعضاً منها الى علاقات افتراضية مع الجنس الآخر ثم علاقات جنسية غير شرعية، الذي تسبب في طلاقها أو هي من طلبت ايقاع الطلاق.

لقد اصبحت قيم المنفعة الشخصية والاستقلالية والفردانية تعلو عن روابط المرأة الجمعية في أسرتها ففي حالات وجدت ان المرأة هي من يطلب ايقاع الطلاق بحجة الاستمتاع* بحريتها الشخصية كما وجدت ان المرأة اتبعت الانظمة البديلة في الجنس والزواج كالزواج المؤقت أو العرفي، أو اتبعت نظام غير شرعي هو المساكنة. ووجدت في حالة الخيانة الزوجية من قبلها يُتخذ مسارين أما هي من يطلب ايقاع الطلاق بوصفها اصبحت لا تطيق العيش مع زوجها حتى وان لم يكشف خيانتها أو قد يكشف الزوج خيانتها ويقع الطلاق.

وتحت حجة الحرية الشخصية والتماهي مع بعض البرامج الفضائية والرقمية وجدت لدى الرجل أيضاً اتساع مساحة حريته الشخصية إذ أنه يفاضل علاقاته وصداقاته الخارجية الواقعية والافتراضية، يفاضلها على زوجته وأولاده وأسرته ولديه علاقات جنسية واقعية وافتراضية، وفي

* وجدت في المقابلات الميدانية ان الحرية الشخصية للمرأة أو للرجل هي لا تعبر عن حرية شخصية بقدر ما تعبر عن التحرر من الالتزامات والواجبات وايضاً التحرر من الكوابح الاجتماعية التي تعد جزءاً من التنظيم الاجتماعي لأي نسق اجتماعي، وان التحرر من الكوابح الاجتماعية يشكل تهديداً للنظام الاجتماعي بأكمله.

حال كشف أمره يقع الطلاق أما بناءاً على طلبه أو بحسب طلب الزوجة، كما وجدت الانظمة البديلة في الجنس والزواج متاحة في خياراته.

ووفقاً للمقابلات الميدانية وجدت أنماط أسرية جديدة ترتبت عن الطلاق بين "الزوجين الأبوين" وهي كما يأتي:-

١- الأسرة الاحادية الجانب

"في هذا النمط من الأسرة ينضم الأولاد بعد ايقاع الطلاق أما الى الأب أو الى الأم" (عمر، مشكلات معاصرة في علم الاجتماع، ٢٠١٨، الصفحات ١١٠-١١١). في هذا النمط يفتقد الأولاد الى تأمين مصدر الاشباع النفسي – العاطفي الذي لا ينمو أو يكتمل الا بوجود الأبوين في بيئة يسودها الحب والتضامن، فلا يمكن القول بتنمية التعلق أو الاحترام والامتثال من جانب الأولاد في ظل افتقاده داخل هذه الأسرة وهذا ما يتسبب في فشل وظيفة التنشئة الاجتماعية. إن هذا النمط من الأسرة فيه صور شتى من العنف والانحراف والجريمة. كما أن الأبوين غالباً ما يسعى كلا منهم الى تغذية مشاعر الحقد والانتقام ضد الاخر في نفسية الأولاد وفي سمات الشخصية مما يؤثر سلباً فيهم، فالغالبية منهم يعانون من عقد نفسية أو قد تورطوا في مسارات انحرافية أو اجرامية.

ولقد وجدت في حالات انضمام الأولاد الى الأم، هي في حالة كونها مستقلة مالياً أو قد تكون غير مستقلة مالياً مما يجبرها على العمل في مهن هامشية أو متذبذبة في عوائدها المالية أو قد يجبر الأولاد على ترك الدراسة والعمل في مهن هامشية بغية تأمين متطلباتهم.

كما وجدت في حالات أخرى تخلي الزوجة- الأم عن أولادها أما بسبب الخيانة الزوجية، أو لعدم قدرتها من توفير متطلباتهم أو لرغبتها في الزواج مرة أخرى أو بتنامي لديها طموح غير عقلاني بكسب المال السريع والوفير والعمل في مهن غير لائقة اجتماعيًا مما ينهي حياتها الاجتماعية بجريمة أو انحرافات اخلاقية.

٢- الأسرة المركبة*

"ينشأ هذا النمط من الأسرة بزواج بين رجل سبق له الزواج بزوجة أو أكثر وبين امرأة سبق لها الزواج بزوج أو أكثر" (تقرير الأمم المتحدة). يجمع الرجل والمرأة رابطة قانونية وسكنى موحدة

* النمط أقل شيوعاً ويتشكل بعد الطلاق، ويوجد هذا النمط من الاسرة في الاحياء الفقيرة وفي العشوائيات والتجاوز سميت بالأسرة المركبة، لأن الزواج والطلاق يتكرر ايقاعه للرجل أو المرأة، فتصبح مركبة بتكراره وبأنجاب اطفال من ازواج مختلفين للمرأة أو من زوجات مختلفات للرجل. كما وجدت في هذا النمط من الأسرة ان المرأة- الزوجة غالباً ما تنحدر من اسرة مفككة بالطلاق أي أسرتها التوجيهية وهذا يؤكد ان الاسرة المفككة بالطلاق تعيد انتاج الطلاق في اولادها ذكور وإناث. كما يوجد هذا النمط من الاسرة المركبة في الطبقة الوسطى والمترفة. وان معاناة افرادها من أزمات مالية او اقتصادية تبدو ضعيفة في المترفة خاصة. لكن حياتهم لا تخلو من أزمات نفسية واجتماعية.

وتعاون اقتصادي أما أولاد الرجل- الزوج، وأولاد المرأة- الزوجة لا يرتبطون مع بعض بروابط دموية- بايولوجية.

يعد هذا النمط من الأسرة اداة لإنتاج أفراد منحرفين ومجرمين أو مدمنين على المسكرات أو المخدرات. والحياة في هذه الأسرة تفتقد للأمان والاطمئنان وتفتقد للحماية والرعاية الأبوية وتظهر في الأسرة الاعتداءات الجنسية التي تصدر من الأولاد ضد الاناث في الأسرة، أو تصدر من الرجل زوج الأم ضد بنات امرأته- زوجته.

تعاني الأسرة من أزمات مالية متواترة لكبر حجمها وتدني مستواها الاقتصادي ويضطر الأولاد فيها ذكور واناث لترك التعليم والعمل مبكراً في مهن متدنية اجتماعيًا تنمي فيهم العقد النفسية تتوجه نحو الاخرين سواء في داخل الأسرة أو خارجها تنفيساً عن ضغوطهم وانتقاماً ممن تسبب في معاناتهم.

وقد تضطر المرأة الزوجة في الأسرة الى تزويج الاناث مبكراً تجنباً لاعتداءات جنسية ضدهم أو التملص من الالتزامات المالية أو الاخلاقية لكن الفتاة القاصر غالباً ما تفشل في حياتها الزواجية لتعود مرة أخرى الى اسرة تفتقد للرعاية والأمان ويسودها النزاع والانتقام.

٣- الأسرة البديلة*

بعد ايقاع الطلاق يتخلى الأبوين عن الأولاد، لصالح الأسرة البديلة وعادة ما تكون تابعة للمؤسسات الحكومية أو الأهلية* (داود، ٢٠٢٤، صفحة ٨٧٠) الخاصة.

ما وجدته ان الأسرة البديلة تعمل بكل قدراتها بغية تهيئة بيئة ملائمة لعيش الاطفال وتبذل اقصى جهد في تلبية احتياجاتهم المالية والدراسية فضلاً عن ما تبذله في الجانب النفسي والعاطفي لأجل تعويضهم. لكن وجدت ان الأولاد غالباً ما تتشكل في دواخلهم احساس بافتقاد الأمان أو الاطمئنان، وأن مشاهد التخلي عنهم من أبويهم تبقى عالقة في الأذهان. كما وجدت ان الطفل فيها يتساءل لماذا لا أعيش أنا مع أسرتي بوجود أمي وأبي؟ كما يعيش غالبية اصدقائي في المدرسة، ومع ابائهم وامهاتهم. كما وجدت ان الاطفال أشد تأثراً من الناحية النفسية بتخلي الأم عنهم مقارنة بالأب.

٤- أسرة الطلاق الصامت*

"يعيش افراد هذا النمط من الأسرة في سكنى موحدة، لكنهم لا يرتبطون بروابط اجتماعية جمعية" (عمر، أفاق علم الاجتماع التطبيقي، ٢٠١٨، الصفحات ١١٦-١١٧) ولا تلبى احتياجاتهم النفسية العاطفية وتنمو في هذه الأسرة فجوة نفسية- عاطفية بين "الزوجين- الأبوين" يصعب

* نمط شائع ويتشكل بعد الطلاق.

* كمؤسسة هشام الذهبي.

* نمط شائع ويعد صورة للتفكك الاسري وغالباً لا يكتمل بالطلاق.

تجاوزها أو تخطيها وسرعان ما تتحول هذه الفجوة نحو الأولاد. وغالباً ما تتشكل لدى الأولاد عقد نفسية أو عزلة اجتماعية أو رغبة انتحارية أو الانتماء لشلل منحرفة. كما ان الأبوين كلاهما أو أحدهما لا يلزم بأداء الواجبات الأسرية، أو ان الاداء متذبذب فيها أو يخضع للمزاجية. والبعض من الآباء أو الأمهات لديه انفصام عن الأسرة وغالباً ما منشغل بعلاقاته الخارجية أو الافتراضية ويفاضلها على أسرته. وفي ذلك وجدت ان الاباء أو الامهات غير مدركين ما هي نفسية أولادهم، وما هي احتياجاتهم. ويعد هذا النمط من الأسرة بيئة ملائمة للانحراف أو الجريمة كما الادمان أو الانتحار.

٥- الأسرة الرقمية

الأسرة التي يتجمع أو يلتف افرادها كزوجين- ابوين والاولاد حول الانترنيت أو الهاتف الجوال وتتدرج الأسرة الرقمية في كثافة أو درجة الالتفاف الرقمي (ابو الحسن، ٢٠٠٦، صفحة ١٦٩). فهناك الأسرة الرقمية المغلقة التي ما زالت غير منشغلة أو مهتمة بالاستخدام الرقمي وتعطي اهتمامها للروابط الاجتماعية الجمعية ولإنجاز واجباتها الأسرية.

ثم الأسرة الرقمية المتوسطة التي تستخدم الرقمية لكنها في الوقت ذاته لا تنفك أو لا تتخلى عن روابطها الاجتماعية الجمعية. ولا تتخلى أو تقصر في واجباتها الأسرية. وتأكيداً ان الرقمية المغلقة والمتوسطة هي الأسرة التي تهتم بواجباتها وعلاقاتها الاجتماعية الواقعية كما تهتم باحتياجات اولادها نفسياً وعاطفياً وتبذل قصارى جهدها في تلبية متطلباتهم.

أما الأسرة الرقمية المفتوحة هي صورة واقعية للتفكك الأسري إذ يعيش افرادها تحت سقف واحد لكن يختفي بين الأبوين- الزوجين وأولادهما الانتماء الاجتماعي الجمعي وتنمو فيها فجوات نفسية وعاطفية بينهم جميعاً ((ابوين وأولاد)). ولا يلتزم الأبوين بواجباتهم الأسرية أو الزواجية وتعد بيئة ملائمة للانحراف والجريمة والادمان والمخدرات. إذ ان كل فرد من افراد الأسرة منشغل تماماً في علاقاته الافتراضية أو في البرامج الرقمية واستخداماتها المختلفة الى الدرجة التي ينقطع فيها عن علاقاته الاجتماعية الواقعية كما يتخلى عن التزاماته وواجباته.

٦- الأسرة الجماعة الاجتماعية

هي الأسرة الشائعة حالياً وتعرف بالخلية الاجتماعية، ويجمع افرادها روابط اجتماعية قوية ويسود فيها تضامن اجتماعي (عمر، علم اجتماع الاسرة، ٢٠١٦، الصفحات ٢٠-٢١)، ويلتزم افرادها "الأبوين- الزوجين خاصة" بواجباتهم الأسرية والزواجية وتعد بيئة ملائمة للعيش وينتج فيها سمات شخصية سوية وايجابية ويعتمد عليها المجتمع في إعادة انتاج رأس المال الاجتماعي من قيم ومعايير ثقافية واجتماعية وهي الأسرة التي تحافظ على النظام الاجتماعي من التفكك والانهيار.

وبالعودة الى صور أخرى في المقابلات الميدانية وجدت أن الزوجة- الأم لا تمانع من كسر قيد الزواج، إذ وجدتها هي التي تتخذ قرار الانفصال، كما راغبة في احتضان أولادها بعد الطلاق، وكانت بنمط الزوجة المستقلة والمكتفية مادياً والمستقرة شخصياً، ومنجزة في واجباتها وتصبح هي المعيلة الاقتصادية لأسرتها، كما وجدتها ملتزمة في واجباتها الأسرية والاجتماعية ولها انجاز في تنشئة اولادها بنمط سوي وايجابي، أما زوجها (أعني قبل الطلاق) وجدته في نمط من الرجل المستقل نفسياً واجتماعياً ضمن أسرته، يشترك في الانفاق على أسرته، إذ يخصص جزءاً من موارده المالية لهم. لكن مشاركته هذه، تعدها الزوجة هي لضمان عضوية انتسابه للأسرة، بوصفه غير ملتزم بواجباته الزوجية والأبوية ولا يبدي اي اهتمام في حالة معاناة اولاده أو زوجته من مشكلات سواء صحية أو تعليمية أو اجتماعية، انه يعيش حالة من الاستقلال الاجتماعي والنفسي عن أسرته. يتنامى احساس لدى الزوجة، ان النجاح والاستقرار الذي تعيشه الأسرة هي لها حسب، بوصفها المعيلة وفي الوقت ذاته المتكفلة بجميع متطلبات افراد الأسرة. عليه وجدت ان الزوجة ترفض ولا تتقبل ان يحتسب هذا النجاح والاستقرار الأسري لزوجها، حسب قولها "وجوده وعدمه الشيء ذاته".

عليه تطلب الطلاق بوصف الزوج منتسب للأسرة فقط. وقد وجدت في المقابلات ان المرأة- الزوجة المستقلة مالياً والمستقرة شخصياً والناجحة في واجباتها الأسرية والمهنية ترفض الزوج الخامل نفسياً واجتماعياً أو الزوج الذي لا يشارك أسرته وجدانياً أو عاطفياً خاصة في ازماتهم أو مشكلاتهم أو لا يتابع اهتماماتهم أو لا يتحمل مسؤوليتهم. وجدت هذه المرأة هي تمتلك الدعم من اولادها كما تمتلك الدعم من أسرتها التوجيهية.

كما وجدت أيضاً أن الأب- الزوج المتمكن مالياً ويحظى بمكانة اجتماعية مميزة- غالباً ما ينتابه شعور بأن زوجته باتت غير متوافقة مع تطلعاته أو رغباته أو اهتماماته الشخصية- عليه وجدته أما يندفع نحو الخيانة الزوجية أو يتزوج من زوجة ثانية غالباً في السر. وفي حالة خيانة الزوج وكشف امره، وجدت ان الزوجة تشعر بانكسار نفسي- عاطفي عميق وقد تلجأ في حالات الى الخيانة الزوجية أما للأنتقام من زوجها أو تأكيد لذاتها المنكسرة- المقهورة نفسياً وعاطفياً بوصفها ما زالت مرغوبة جنسياً ويتم ايقاع الطلاق حسب الموقف الاجتماعي أما بطلب من الزوجة أو الزوج.

لقد وجدت ان المرأة المستقلة مالياً في حالة خيانة الزوج لها أو زواجه من زوجة ثانية تطلب الطلاق، بينما الزوجة غير المستقلة مالياً وليس لديها بيت يحتضنها أو من يعيلها تتقبل العيش مع هذا الزوج، لكنها تواجه بعد فترة هو من يطلب الطلاق منها أما تحريضاً من زوجته الثانية أو رغبة منه بوصف زوجته غير متوافقة معه.

وحينما أتفحص معاني الأسرة والزواج والطلاق في المقابلات الميدانية، أجد ان مفاهيم أو قيم جديدة تبلورت في جماعة الأسرة، مثل الانانية، والاستقلالية، والفردانية، والمنفعة، والمصلحة الشخصية، والانعزالية، كما ان المرآة الاجتماعية (المجتمع) باتت خافتة، لقد أختفى أو تلاشى كيف ينظر الاخرون الينا؟ وما هو حكم الاخرين علينا؟ وكيف ننظر الى أنفسنا وفق احكام الاخرين علينا؟ التي جاء بها عالم الاجتماع جارلس كولي. أختفت في مشكلة الطلاق وأسبابه والذي تحول من مشكلة أسرية الى تحول اجتماعي- وبات ينظر اليه اسرياً- زواجياً ليس بمشكلة اجتماعية، بقدر ما هي قيم ومعايير جديدة أحتكم اليها اطراف العلاقة الزواجية والأسرية وحظيت باتفاق جمعي.

حسب ما تقدم نقول ان التحول الاجتماعي تغلغل في الأسرة والزواج والطلاق. وربما ينذر هذا بتفكك اجتماعي- مجتمعي خطير بتنامي أنماط زواجية ((كالزواج المؤقت أو المساكنة)) وأنماط أسرية ((كالاسرة الاحادية الجانب أو الأسرة المركبة أو الأسرة الرقمية المفتوحة))، وغيرها. ينذر أو يؤشر الى مشكلات اجتماعية معقدة، تأكيداً يعاني منها المجتمع خلال عقد أو أكثر من الزمان كما أن بوادرها موجودة بزيادة معدلات العنف والانحراف والجريمة والمخدرات والانتحار والخيانة الزوجية والزنا وزنا المحارم والاعتداءات الجنسية وغيرها. نحن كسوسيولوجين بحاجة أما الى مستلزمات أو اشتراطات جديدة مبتكرة في مفاهيم الأسرة، والزواج، والطلاق، والجنس، أو ربما قد تقبل المفاهيم الجديدة هذه بالاعتياد التدريجي عليها بوصفها ما زالت لم تحظى بالقبول الاجتماعي. فالأنظمة الزواجية- زواج السر، الزواج المؤقت، شائعة بنسب متفاوتة أو مختلفة ولها قبول ضمني غير معلن خاصة زواج السر والزواج المؤقت كأنظمة بديلة عن الزواج بمفهومه الشرعي والقانوني والاجتماعي.

أما المساكنة فهي موجودة لكنها محدودة وغير معلنة لكن لا يمكن التنبؤ برفضها أو منعها في قادم الزمان ربما تنال القبول الاجتماعي كما هو الحال في لبنان أو غيره أما الأنماط الأسرية الجديدة المركبة والاحادية الجانب وغيرها هي ايضاً انظمة أو أنماط استبدالية وتعويضية عن الأسرة الجماعة الاجتماعية المقبولة اجتماعيًا وقانونياً.

وفي التفسير السوسيولوجي، لماذا تظهر أنماط ثقافية أو اجتماعية مبتكرة وكيف تقبل؟

أن اي نظام اجتماعي ((بقيمه ومعايره)) هو يعبر عن أنماط سلوكية تحدد أساليب انجاز أو تأمين الاهداف وفقاً للتوقعات الاجتماعية وحينما يعجز النظام الاجتماعي عن انجاز أو تأمين الهدف، يضطر الأفراد الى ابتكار نظام اجتماعي جديد اي نمط سلوكي جديد أو مبتكر يعمل على انجاز الهدف.

وأن أي نمط سلوكي يتشكل حسب الجماعات التقليدية أو المرجعية في حياة الأفراد- بوصفها ((الاطار المرجعي للثقافة)).

ولعل من الصعب انتزاع الفرد من نمطه الاجتماعي أو الثقافي ليعيش في نمط اخر، فالفرد يرغب في التوافق مع الاخرين ويتبنى أنماط الاخرين ويبتعد عن أنماط ابتكارية تجنباً للعقاب الاجتماعي.

أذن لماذا تظهر الأنماط الابتكارية؟ هي تظهر لحاجة الأفراد اليها في تأمين احتياجاتهم النفسية أو العاطفية أو الاقتصادية والمالية وغيرها. والافراد في حل مشكلاتهم يتجهون نحو أنماط جديدة. عليه بات الحل في الاستبدال أو التعويض، يلجؤون الى ابتكار أنماط سلوكية جديدة ((كجزء)) من الحل.

تأكيداً ان النمط المبتكر أو الجديد أصبح متبنى من جماعة اجتماعية وان كانت تشكل ((اقلية عددية)) وتأكيد اخر ان النمط المبتكر يتعرض للممانعة والمقاومة والرفض لكن الممانعة تصطدم بحجم وكثافة الاستجابة للنمط السلوكي المبتكر ففي حالة الاستجابة ضعيفة تشتد المقاومة ضده ويتلاشى النمط المبتكر أو يختفي أو يعاود الظهور مرة أخرى بينما اذا بدأت الاستجابة تزداد وترتفع تدريجياً بتأثير متغيرات ساندة وداعمة كأن يروج للنمط المبتكر وحالياً ما أكثر الترويج لمبتكرات جديدة ببرامج فضائية أو محتويات رقمية أو مناقشات جماعية مع العمل "للمبتكر" بانتظام وتكرار واستمرار. وفي الترويج قد يبين منافعه أو تبيان أنه أصبح (جزءاً) من حل مشكلة معقدة، حينها تزداد الاستجابة وبزيادتها تضعف المقاومة والممانعة وتصبح جماعة الممانعة أقلية عددية بعد ما كانت أغلبية عددية في بداية تبني النمط المبتكر.

غالباً ان النمط المبتكر يعرف قبوله من استجابة الاخرين له ولأن الفرد لديه مشكلات تتعلق بالتكيف التي لا يمكن حلها الا من خلال الجماعة بوصفها الاطار المرجعي للثقافة فأن كل استجابة من الاخرين لما يقوله أو يفعله "صُناع المبتكر" هي جزءاً من الحل وهنا يقع التغيير.

تأكيداً ان النمط السلوكي الاجتماعي قد نجد أن ممانعته أو رفضه أقل بدرجة حينما يقارن بالنمط السلوكي الثقافي والذي يتعلق بمذهبية أو عقيدة دينية أو شيء آخر أكثر رسوخاً في الشخصية وله علاقة جذرية بالهوية الثقافية. لكن هذا لا يعني تماماً ان العنصر الثقافي لا يخضع للتغيير أو لا يخضع للاستبدال أو التجديد أو التعويض بل أن أمكانية التغيير ان كانت مستعصية ستحدث.

وفي حالة تبني المبتكر وتصبح استجابته بأغلبية عددية لا يعد شائعاً فحسب بل يعد مقبولاً اجتماعيًا اي حظي بالاتفاق الجمعي وهذا يتوافق مع الانظمة الزواجية والأسرية الجديدة التي ظهرت وما زالت بين ممانع ومقاوم وبين مستجيب.

ويمكن القول ان الانظمة الجديدة المبتكرة التي ظهرت هي تعني عجز في الانظمة الزواجية والأسرية التقليدية والمتعارف عليها اجتماعيًا هذا من جهة- ومن جهة أخرى تعني أيضاً تحول

اجتماعي أصاب الطلاق وبدله من وصفه بمشكلة اجتماعية لا تخلو من الوصم الجمعي الى نظام مقبول اجتماعيًا.

غالبًا ان عملية التغيير تدعم ببرامج فضائية أو محتويات رقمية التي تعمل على تبني قيم ومعايير أو أنماط سلوكية وان كانت مختلفة أو غير متعارف عليها في ثقافة المجتمع. كما ان البرامج الفضائية والرقمية والقيم الرأسمالية أخذت مكانتها في تفكيك الأسرة من خلال النوع الاجتماعي المرأة خاصة. تأكيدًا أن المرأة هي مصدر الاتزان الانفعالي لأفراد الأسرة ومصدر في تأمين الاشباع النفسي–العاطفي الداعم لنجاح التنشئة الاجتماعية. عليه ان التبدل أو التحول الثقافي أخذ مكانه في تفكيك المرأة كقيم ومعايير وأنماط سلوكية مما ترتب عنه تفكك الأسرة بالطلاق.

ويمكن ان نشير الى تجارب عالمية نجحت في الاحتفاظ بثوابتها وقيمها الاخلاقية، كالتجربة في اليابان والصين ايضًا. إذ على الرغم من الاحتلال الامريكي لليابان، ألا أنه كمجتمع قاوم بشدة التغير واحتفظ بقيمه الاخلاقية. ان اليابان "حكومة ومؤسسات" احتفظت بقيمها التقليدية وما زال يسمى اليابان (بالمجتمع التقليدي).

ان الحكومة في اليابان أولت في سياسات التخطيط والتنمية الجماعات التقليدية الأسرة، والجيرة، أو جماعة المهنة اهتمام واسع وكبير حصدت منافعه وثمراته. وفي مقارنة بين معدلات التفكك الأسري والمخدرات والجريمة بين اليابان والولايات المتحدة الامريكية– نجد انخفاض معدلاتها في اليابان. بينما هي في زيادة في الولايات المتحدة الامريكية.

وفي رؤية حسب النوع الاجتماعي ((الذكور والاناث)) عن الزواج، ما وجدته لا ينظر الى الزواج كنظام اجتماعي يهدف تكوين اسرة ((جماعة اجتماعية)) بل وجدته ((تجربة)) يمكن تكرارها أو تعويضها أو استبدالها أو التخلي عنها. لهذا شاعت انظمة جديدة في الزواج. فالزواج يتلخص بتجربة خاضعة للنجاح أو الفشل ولم يعد ((ميثاقاً غليظاً)) كما وصفه القرآن الكريم.

حينما اسأل الشباب ((ذكور واناث)) عن الزواج وفي حال اتخاذ قراره هل جرى التفكير بواجباته ومسؤولياته؟ أو بمدى التوافق بين اطراف العلاقة الزوجية؟ لم أجد لمفاهيم المسؤولية أو التوافق والتشارك والتضامن كتغذية راجعة في اذهانهم بل وجدته مجرد تجربة وأن امكانية الانفصال في أي وقت وتحت أي موقف اجتماعي– مزاجي– انفعالي– اقتصادي وغيره باتت متاحة.

واتساءل لماذا أصبح الزواج تجربة اجتماعية؟ كما أن وجود الاطفال لم يكن عائقاً في وقوعه. ونقول ان الطلاق في المجتمع العراقي ولغاية سنة (٢٠٠٠) تقريباً كان وصمة اجتماعية للمرأة خاصة. عليه كيف حدث هذا التبدل الاجتماعي، بقبول الطلاق مع تكرار وقوعه للرجل والمرأة؟ لقد وجدت في حالات ان الرجل يطلق لأكثر من مرة ومن زوجات مختلفات، وان المرأة ايضاً تطلق لأكثر من مرة ومن أزواج مختلفين.

جاءت المبررات مختلفة ومتنوعة وبغض النظر عن أسباب الطلاق المتكرر من عدم الانسجام والتوافق بين الزوجين أو المعاناة من ازمات مالية واقتصادية أو اهمال أحد الزوجين للأخر أو الخيانة الزوجية، أو الاهمال للواجبات البيتية والانشغال بالرقمية وغير ذلك كثير.

ونحن ليس بصدد الاهتمام بالأسباب بقدر الاهتمام ما السبب في قبول ايقاع الطلاق؟ وأعني القبول الاجتماعي للطلاق وتكرار ايقاعه للرجل وللمرأة؟

ان القيم والمعايير والأنماط السلوكية اصابها العجز أو الفشل، بمعنى اصبحت غير قادرة على المواجهة أو الكبح للرغبات والاهتمامات الشخصية مما احدث تبدلا فيها ولعل المسلسلات المدبلجة اخذت حيزاً في قبول الطلاق وفي قبول المساكنة كبديل عن المرور في تجربة الطلاق وايضاً البرامج الفضائية والمحتويات الرقمية التي ناقشت هذه الموضوعات بصراحة وجرأة. هذه البرامج هي موجهة ومستهدفة للشباب في المجتمع العربي ((ذكور واناث)) تحاكي الحرية الشخصية وتحاكي الزواج والمسؤوليات التي تثقل اطراف العلاقة الزوجية للمرأة خاصة. كما تحاكي الزواج كتجربة اجتماعية ومتى ما تعرضت الى اي موقف اجتماعي ضاغط يمكنني رفضه أو الانفكاك عن قيده كما ان هذه البرامج تحاكي المساكنة وأفضليتها عن نظام الزواج وقيوده المالية والاخلاقية وواجباته.

عليه أصبح يراود الرجل والمرأة. تساؤلات من بينها للمرأة متى أستمتع وأعيش بحرية من دون واجبات أو التزامات أسرية؟ متى استمتع بسفرة أو نمط حياة يمنحني الراحة والتخلص من اي واجبات أرهقتني؟ أنا لم انجز اي شيء لذاتي، لقد تركت دراستي الجامعية أو العليا، لقد تركت مهنتي المفضلة لأجل العناية بأطفالي، انا لم التقِ بصديقاتي منذ فترة؟

كما وجدت الرجل يؤكد ما قالته المرأة، متى ارتاح من اعباء ابنائي وواجباتي؟ متى أتفرغ لاهتماماتي الشخصية المفضلة؟ ان زواجي سجن وقيد، لم اتمتع بحرية وليس لدي اي علاقة مع امرأة أخرى غير زوجتي ولقد انتابني الملل منها؟

لقد وجدت العديد سواء رجل أو امرأة، ممن تقبل ((المساكنة)) ووجد فيها حرية من أعباء ومسؤوليات كثيرة حسب اعتقادهم، وأنها أفضل من الزواج والفشل فيه والمرور بتجربة الطلاق وانكساراته النفسية- العاطفية. ولعل تفسيره هو في البرامج الفضائية كالمسلسلات أو بعض البرامج التي تحاور ((المساكنة)) من قبل مهتمين بقضايا المرأة وحريتها الشخصية. أو من بعض المثقفين أو المشاهير هذه البرامج بانتظام واستمرار وتكرار عرضها، بلورت قيم ومعايير جديدة واصبحت متبناة من الأفراد.

ان النفس البشرية وجدتها ميالة للتجربة الجديدة، فالفرد ربما لا يتقبل النصيحة بقدر تقبله لتجربة جديدة. كما ان محتويات هذه البرامج لا تنقل فشل هذه التجارب كالمساكنة بل تنقل ما يوهم الفرد بوصفها راحة من الاعباء والمسؤوليات والاستمتاع بالحرية الشخصية.

لعل أبرز ما يهتم به السوسيولوجي هو النواتج، وتأكيداً ان الأسرة تعاني من تفكك أسري يهدد بتفكك التماسك الاجتماعي ومن بين المؤشرات الأشد والأكثر خطورة هو نمط الأسرة المركبة* بتكرار الزواج والطلاق ومن ازواج مختلفين للمرأة، وبتكرار الزواج والطلاق ومن زوجات مختلفات للرجل.

والطرفين المرأة والرجل لديهم أولاد، المرأة لديها أولاد من ازواجها المطلقين، والرجل لديه أولاد من زوجاته المطلقات، واتفق هذا الرجل مع هذه المرأة ليؤسسوا نمط جديد من الأسرة بزواجهم والذي فيه أجبر أولاد الطرفين على العيش المشترك أو السكنى الموحدة. في بعض الحالات تنشأ رابطة دموية جديدة بين الجميع بأنجاب طفل يربط هذا الطفل بأخوته من أمه، ويربطه برابط مع اخوته من أبيه. مع وجود أولاد وبنات لا تربطهم أي روابط دموية وهناك نوع من النفور وعدم التقبل بين بعضهم البعض. هذا النمط من الأسرة تكثر فيه المشكلات الاجتماعية ويكثر فيها الاعتداءات الجنسية، كما يكثر فيها العمل المبكر للأولاد الذكور والاناث. وبعضهم يعمل بمهن لا تليق بالكرامة الانسانية أو يتعرضون فيها للتحرش الجنسي أو الاعتداء اللفظي أو الجسدي خاصة الذين يعملون في المقاهي أو الملاهي الليلية أو في الاعلانات الهابطة. وكثيراً ما نجد المرأة– الزوجة تسعى الى زواج بناتها القاصرات مبكراً للتخلص من مسؤولياتهم الاخلاقية والمالية. لتنتقل الفتاة القاصر التي لم تتلقى تنشئة اجتماعية سوية وايجابية ولم يؤمن لها احتياجات نفسية وعاطفية تنتقل الى حياة أسرية زواجية جديدة مفككة أو غير مستقرة.

وتبدأ بحلقة معاناة وتؤثر الرواسب في الأسرة التي أنتمت اليها سواء التوجيهية أو في أسرة أمها مع زوج الأم التي نمت لديها عقد نفسية أو انحرافات سلوكية.

وغالباً ما تؤثر الرواسب التي استنبطت في مراحل حياتها بدءاً من أسرتها التوجيهية وثم اسرة زوج امها وصولاً الى أسرتها مع زوجها (الأسرة الانتاجية) هذه الرواسب نمت لديها عقد نفسية أو انحرافات سلوكية وقد تصطدم هذه القاصر برجل منحل اخلاقياً أو مدمن على المخدرات أو يستغلها للعمل الجنسي بعلاقات مع رجال اخرين من اصدقائه ويجبرها على ذلك ليكسب من خلالها موارد مالية أما تعينهم كأسرة لتأمين متطلبات حياتهم اليومية أو لإشباع ملذاته في المسكرات والمخدرات أو اشباعها بعلاقات نسائية غير شرعية. ويتبين ان الأسرة المفككة بالطلاق تعيد انتاجه في اولادها ذكور واناث.

ومن نواتج التغير والذي ينذر بتفكك اجتماعي خطير هو المساكنة (عمر، مشكلات معاصرة في علم الاجتماع، ٢٠١٨، الصفحات ١٠٩-١١٠)* وهو اتفاق يعقد بين رجل وامرأة، يتفقان على

* من الانظمة الاسرية الجديدة والتي تنذر بتفكك اجتماعي خطير.

* نظام زواجي جديد ويفتقد الى العقد الشرعي والقانوني معاً ومحرم دينياً وغير مقبول اجتماعياً. وفي مقابلة مع "امرأة مساكنة استمرت العلاقة ((٧ سنوات)) وجدتها نادمة جداً اذ اكدت انها خسرت حياتها وفقدت حبيبها أو زوجها المساكن الذي تركها، وتقول لقد خدعت حينما صدقت ان المساكنة ستحميني من تجربة طلاق قاسية وها

العيش المشترك لكنه غير الدائم أو المستقر، ويجري بين الطرفين علاقة جنسية الا ان هذا الاتفاق لا يمنح الحق لأي طرف رجل أو امرأة من التدخل في الحياة الشخصية لأي منهما فكلا منهما له الحرية في الاستمرار أو الانتهاء، كما لا يلزم اي طرف منهما بأي التزامات مالية أو واجبات أسرية أو اخلاقية أو اجتماعية. وحقيقة الامر ان المساكنة شائعة ومقبولة في المجتمعات الغربية وانتقلت الى المجتمع العربي ومنه العراق لكن وجوده غير معلن أو معلن بمحدودية ضيقة جداً خوفاً من العقاب الاجتماعي أو خوفاً من جماعات دينية ترفضه وتعاقب كل فرد يساكن أو يحاول شيوعه. وجدت في المقابلة ان المانع من اعلان المساكنة للمساكنين هو الخوف على الحياة الشخصية بالقتل ولم اجد أو اتفحص في الكلمات العيب أو الحرام.

باتت من الضرورة أن نؤشر نقطة البداية في تحجيم مشكلة الطلاق. في الجانب السوسيولوجي نحن بحاجة الى إعادة تفسير المفاهيم ذات العلاقة المباشرة بمشكلة الطلاق. ونبتدي بالطلاق ثم الزواج والاسرة والجنس. تأكيدًا هذا التفسير يأخذ بعين الاعتبار التبدلات المعاصرة بأبعادها الثقافية، والاقتصادية، والسياسية، والرقمية. ونركز أو نهتم في التفسير على القيم والمعايير أو الأنماط الثقافية والاجتماعية ونركز ايضًا على المعتقدات الدينية. بمعنى قراءة سوسيولوجية تأخذ باعتبارها الإطار الثقافي للمجتمع بجماعاته وتنظيماته.

ولعل من مستلزمات نجاح التفسير ان يُشتق مبتكر ثقافي ينفع في مواجهة أو حل المشكلة. وعلى السوسيولوجي ان يستخدم الادوات والاساليب ذاتها ((كالبرامج الفضائية أو الرقمية)) التي استخدمت، وتسببت في تبدل المفاهيم، وأصبح ينظر الى الطلاق بوصفه البديل المتاح- في حال تضارب المصالح أو الاهتمامات بين أطراف العلاقة الزوجية. كما ينظر الى الزواج بوصفه قيد شخصي لا يمنع من رفعه تحت اي موقف اجتماعي يتعلق بأزمة اجتماعية أو منفعة شخصية وفي الحالتين ممكن حلها أو تجاوزها بأمان. ومن ذلك اشتق من الأسرة، أنماط أسرية جديدة وأنماط زواجية جديدة، وضعت مبرراتها انها حلًّا لمشكلة قائمة. بينما هي في الواقع افرزت مشكلات اشد خطورة أو أصبح من المتعذر مواجهتها أو الانفكاك عنها. وفي نهاية الامر حظي الطلاق الموصوم اجتماعيًا بقبول اجتماعي لا عوائق تمنعه ولا حدود تتجاوزه.

وفي عملية انجاز العمل المبتكر لحل أو مواجهة مشكلة الطلاق يتطلب توافر عدة مستلزمات منها فنية ومالية وغيرها والأكثر أهمية هو الاستعانة بالمختصين في السوسيولوجية وعلم النفس

انا مع تجربة مساكنة أقسى من الطلاق لم أعش كزوجة محترمة وبمكانة اجتماعية لائقة ولم أصبح ام". وعليه ان المساكنة ليست بنظام زواجي جديد، بل انها محاولة منحرفة دينيا واجتماعيا شاعت وتبنت لدى البعض بتأثير عملية الاختراق الثقافي الذي تعرض له المجتمع العراقي، وانها تعبر عن تحول اجتماعي خطير يستدعي استئصاله.

المقابلات الميدانية كانت في محاكم الاحوال الشخصية في مدينة بغداد الكرخ والرصافة وبمقابلة المطلقين والمطلقات، ومقابلة قضاة الاحوال الشخصية وقضاة الجرائم الجنائية ومقابلة المحامين المترافعين في قضايا الاحوال الشخصية.

والقانون وغيرهم. وفي البعد السوسيولوجي- يتطلب رسم خارطة سوسيولوجية يحدد فيها الفئة الاجتماعية المستهدفة، والعمر، والنوع الاجتماعي، وغيرها من متغيرات ذات الصلة.

مركزين على أن الانتظام في عرض البرنامج الذي يختص بالطلاق أو الزواج أو الأسرة أو الجنس، مع التكرار والاستمرار في العرض. كما التركيز على ان المحتوى متوافق أو له قابلية التكيف مع الإطار الثقافي للمجتمع وفي الوقت ذاته له القابلية والمرونة في تقبل التبدل ومواجهته بلغة العصر المعاش.

ان المبتكر الجديد لأجل تبني أو شيوعه وقبوله ان يثبت ويدلل عمليًّا ان الأسرة جماعة اجتماعية متضامنة لعل من أبرز أهدافها هو حماية النظام الاجتماعي للمجتمع. وان الزواج نظام اجتماعي يجمع رجل بامرأة، وفقًا لاختيارات عقلانية والرغبة أو القناعة بالعيش الدائم. وانه بحاجة الى مستلزمات وتترتب عنه مسئوليات. وأن الأطفال من أقوى هذه المسئوليات. وان الطلاق تفكك اسري يهدد بزيادة معدلاته بانكسار اجتماعي لمجتمع بأكمله وفي الوقت ذاته وجد لحل مشكلة مستعصية وليس بديل متاح. أما الجنس فهو غريزة ضرورة اشباعها بنظم اجتماعية وقانونية.

رابعاً: البعد الإتصالي والرقمي في الطلاق

أحتلت البرامج الاتصالية جزءًا واسعًا وكثيفًا في عملية التحول أو التبدل الاجتماعي للأفراد والجماعات من ((نظم اجتماعية محددة للقيم والمعايير السلوكية)). لقد استخدمت تلك البرامج أدوات وأساليب متعددة عملت من خلالها على نقل رسالة ((فكرة أو مهارة ما)). واستخدمت في نقل الرسالة الرموز اللغوية اللفظية وغير اللفظية مثل الحركات، أو الايحاءات، أو تعبيرات الوجه والمظهر العام، أو الألوان، والأصوات، والأشكال، والرسوم، وغير ذلك. ابتغت من ذلك توصيل فكرة كقيمة أو معيار أو نمط سلوكي معين، ينقل الى جمهور كبير من الأفراد أو ينقل الى فئة عمرية محددة مثل الاطفال أو المراهقين والشباب. أو ينقل الى مذهب أو قومية أو نوع اجتماعي كالرجال أو النساء. إن تلك البرامج ابتغت تحقيق استجابة من الجمهور المستهدف للفكرة أو المهارة أو النمط السلوكي الذي جرى نقله في برنامج فضائي أو محتوى رقمي.

وتختلف كثافة الاستجابة للعنصر الثقافي الجديد أو المقتبس وفقًا لمتغيرات النوع الاجتماعي أو الفئة العمرية أو الاعتقاد الديني أو التنشئة الاجتماعية أو كثافة الروابط الجمعية بين الأفراد. فضلا عن متغيرات أخرى كالأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يتعرض لها المجتمع. وفي نمط الاستجابة يحدث استبدال وتجديد للعنصر الثقافي مما يحتم في تغيير الأنماط السلوكية للأفراد. ولعل الخطورة الكبيرة تظهر في استبدال العناصر الثقافية بأخرى تشكل انحرافًا أو تهديدًا للتنظيم الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية والروابط الجمعية التي تجعل من التماسك الاجتماعي في حافة الهاوية.

ان الرسالة الصورية التي تنقل فضائيًا أو رقميًا، تنقل بأساليب وأدوات احترافية وتمتلك القدرة وبدرجة كبيرة على اختراق الجمهور المستهدف. إذ يركز فيها على الأبعاد النفسية والاجتماعية والعاطفية ايضاً. ((المشاعر من حب وكره)). بمعنى اجمالاً المشاعر الايجابية والسلبية. تلك الصورة الاحترافية تتمكن من تحريك المشاعر والانفعالات أو النزوات والرغبات والغرائز (أحمد، ٢٠١٥، صفحة ٦٦). مما يترتب عنه أو يتسبب في محاكاة وتقليد أو تماهي للعنصر الثقافي الجديد والذي يظهر في انحرافات سلوكية أو أخلاقية أو ربما يهدد بنية أو وظيفة الجماعة الاجتماعية.

لقد تمكنت الادوات الاتصالية من جذب المتلقي بالصورة والصوت وجغرافيا المكان خاصة ((الطبيعة)) من ((حدائق أو شلالات)) أو غيرها. التي يجري التصوير والعمل فيها. فضلاً عن الاضاءة والألوان والاستعانة بالنوع الاجتماعي ((ذكور واناث)) من فئة عمرية شبابية ومن اولئك الذين يمتازون بجاذبية وجمالية مظهرية وشكلية مع التركيز على لغة الحوار والمتناغم بين الفكرة المبتغى نقلها وبين ميول الجمهور المستهدف. هذه العوامل بجاذبيتها واغراءاتها اخذت مساحتها في التماهي والتقليد أو المحاكاة ((للفكرة أو النمط الثقافي المبتغى نقله)) فتحدث عملية امتلاك وسيطرة لعقل وعاطفة الجمهور المستهدف حينها تحدث الاستجابة.

وبتنوع أو اختلاف البرامج الفضائية أو المحتويات الرقمية، فان المبتغى هو تبديل بنية الأسرة ((الجماعة الاجتماعية)). أن الأبوين والاولاد ((ذكور واناث))، الذين يستخدمون الانترنيت والهاتف الجوال ويتابعون مختلف البرامج وبكثافة المتابعة ((للأولاد ذكور واناث)) تحولت البنية الاجتماعية للأسرة والتي كانت تسير من الأبوين الى الأولاد، أصبحت سيرورتها من الأولاد الى الأبوين. لقد ضعفت قدرة الأبوين في ممارسة السلطة وضعفت الروابط الحميمية التي تجمعهم، لما ترتب عنه فشل الأبوين في كبح الاهتمامات أو الطموح المتزايد للأولاد ((ذكور واناث)) مما ترتب عنه الخروج عن المقبول اجتماعيًا وقانونيًا.

لقد وجدت في المقابلات الميدانية الكثير من حالات التفكك الأسري بالطلاق هو بزيادة جرائم العنف الأسري، قتل أحد الأولاد لأحد الأبوين أو كلاهما. أو قتل من أحد الأبوين لأحد ابناءه أو جميعهم. مما ترتب عنه طلب ايقاع الطلاق لأحد أطراف العلاقة الزوجية- بسبب ((قتل الأب لأولاده أو قتل الأم لأولادها)).

أو قد يطلب ايقاع الطلاق بسبب جريمة جنائية للأب أو للأم أو لأحد الأولاد أو بسبب ادمانهم على المخدرات أو المسكرات أو غيرها من انحرافات اخلاقية أو اجتماعية تنهي الحياة الزوجية والأسرية.

لقد استهدفت تلك البرامج ((النوع الاجتماعي)) رجال ونساء، ومراهقين ((ذكور واناث)) وبمحتواها كانت مشجعة في الخروج عن القيم والضوابط الاجتماعية والقانونية.

هذا في جانب، ومن جانب أخر ان البرامج استهدفت المرأة خاصة لأن المرأة هي نقطة الاتزان الانفعالي لأفراد الأسرة، ومصدرًا للإشباع النفسي- العاطفي، واداة جوهرية في الضبط الاجتماعي. وبانشغال المرأة بمحتوى البرامج الرقمية أو غيرها. بات نوع من التشجيع لأنماط سلوكية جديدة عن الحرية والمنفعة الشخصية والواجبات البيتية. وتشجيع لأنماط جديدة في علاقات المرأة خارج الأسرة مع الاصدقاء ومفاضلتها على روابطها الأسرية، وايضًا تشجيع لأنماط جديدة في متطلباتها المالية كل ذلك كان بمثابة ضربة قاصمة لأسرتها وتنظيمها الاجتماعي. فلا يمكن الحديث عن تنظيم اجتماعي للأسرة في ظل غياب الوجود الاجتماعي للمرأة. وتأكيدًا إن أدوار الرجل ومكانته الاجتماعية لا تقل أهمية- فلا يمكن الحديث عن الرعاية والحماية والسند والاطمئنان الا بوجود الأب النفسي والعاطفي- كما لأدواره في تهيئة المتطلبات والاحتياجات المالية لزوجته واولاده.

وفقًا للتفسير السوسيولوجي أن البرامج شجعت ونمت نمطًا سلوكيًا من التمرد والعصيان بين افراد الأسرة بعضهم ضد الاخر ونمت فيهم المنفعة الشخصية والانعزالية والاستقلالية والنزعة الاستهلاكية غير العقلانية والتي في حالات لا تتوافق مع كمية الموارد المالية للمسؤول عن الإعالة الاقتصادية.

وجدت في المقابلات الميدانية أن المشكلة ليس في تعليم المرأة أو عملها خارج البيت، فهي نجحت وتفوقت في خلق الموازنة بين واجباتها الأسرية والمهنية في الخارج. لكن المشكلة في نزاعها المستمر بغية التخلص من واجباتها الأسرية والزواجية واحيانًا التحرر من الضوابط الاجتماعية والاخلاقية- مما ترتب عنه تفكك الأسرة بالطلاق.

كما ان البعض من البرامج الفضائية أو الرقمية التي تظهر الجرائم أو الانحرافات السلوكية كالاغتصاب أو الاعتداءات الجنسية أو الانتحار وغيرها. نمت لدى العديد من الأفراد كالمراهقين والشباب ذكور واناث أنماط سلوكية عنيفة أو انحرافية أو اجرامية. إذ وجدت ان العديد من حالات التفكك الأسري بالطلاق كان نوع من التماهي والمحاكاة لتلك البرامج في حال التعرض لموقف اجتماعي مشابه لما شاهد أو تابع.

كما ان البرامج الفضائية أو الرقمية الهابطة اخلاقياً واجتماعياً فيها جانب قوي من الجاذبية والاغراء للمراهقين أو الشباب ذكور واناث. التي جعلت العديد منهم في عالم اخر بعيد عن الواقع المعاش. لقد انغمس واستغرق الذكور والاناث في تلك المحتويات الرقمية ليس في جانب المشاهدة أو المتابعة حسب، بل المشاركة في انتاج محتويات رقمية خاصة بهم تظهر حياتهم اليومية أو تظهر نشاط أو فكرة ما مشتقة من المجتمع الذي يعيشون فيه. أو تظهر فكرة قد جرى مشاهدتها في محتوى رقمي وعمل على انتاج ما يماثلها. وتأكيداً انها تفتقد أو تخلو من المنفعة الثقافية أو المعرفية أو تفتقد لأي مهارة تدريبية. كما ان البعض منها الهاء وليس اشباع حاجات

حقيقية. والهدف من هذه المحتويات هو في زيادة الرغبة لدى الشباب في كسب المال الوفير أو السريع وفي الاشباع الاني- الفوري للاحتياجات المالية.

هذه المحتويات سواء بمشاهدتها أو في انتاجها ابعدت الأفراد عن حياتهم وجماعاتهم في المجتمع الواقعي فأصاب العديد منهم بالعزلة النفسية أو الاجتماعية أو المعاناة من عقد نفسية أو صعوبة في التفاعل الاجتماعي الواقعي. والكثير منهم قد تبنى قيم ومعايير غير متفقة مع النمط الثقافي السائد. لقد ابتعد الأفراد عن النشاطات الواقعية والمشاركة المجتمعية وأصبحوا كالآلة يتحركون وينتقلون من مكان الى اخر بصحبة الهاتف الجوال الذي لا يمكنهم الاستغناء عنه سواء في البيت أو السوق أو مكان العمل أو غيره.

ان الواقع الافتراضي* (الدليمي، ٢٠٢٠، الصفحات ٩٦-٩٧) ابعد الأفراد عن المسؤوليات والالتزامات الأسرية والاجتماعية والاخلاقية، وأصبحوا منشغلين بالمتابعة والاستخدامات الرقمية أو بالانغماس بعوالم خيالية من ترف أو رفاهية تتعلق باللذة أو المتع أو تتعلق بالعشق المحرم أو العلاقات الجنسية الافتراضية التي غالباً ما تنسحب وتصبح واقعية.

وجدت ان العديد من حالات التفكك الأسري بالطلاق كان بسبب الخيانة الزوجية في حالات للمرأة واخرى للرجل. إذ يرتبط الرجل أو المرأة بعلاقة افتراضية- جنسية ثم تنسحب هذه العلاقة الى جنسية واقعية- وتكتشف من الطرف الاخر في العلاقة الزواجية. لتسبب في ايقاع الطلاق. أو قد تتسبب في قتل الرجل المتهم بالخيانة من قبل زوجته. أو قتل المرأة المتهمة بالخيانة من قبل زوجها. أو بعد إيقاع طلاقها في محكمة الاحوال الشخصية يقوم الزوج برفع قضيتها الى محكمة الجنايات وثم يجري اسقاط حضانة اولادهما. أو قد يجري ايقاع طلاقها من دون احالة قضيتها الى محكمة الجنايات إذ يجري بينهما تسوية عشائرية بوصف زوجته- طليقته هي أم لأولاده.

كما وجدت في المقابلات الميدانية، ان العلاقات الافتراضية وكثرة الانشغال بها تسبب في اهمال الواجبات الأسرية والزواجية الذي ترتب عنه ايقاع الطلاق. كما ان كثرة الانشغالات الرقمية لأفراد الأسرة اضعفت روابطهم الاجتماعية بالجماعات التقليدية خاصة القرابة أو الجيرة. ان تآكل أو هشاشة الروابط الجمعية بين الأسرة وجماعاتها التقليدية أو المهيمنة كالقرابة أو الجيرة كانت نقطة البداية في تآكل وهشاشة بنية الأسرة الجماعة الاجتماعية. لقد افتقدت الأسرة الى مصدر الكبح أو الضبط الاجتماعي الذي مارسته تلك الجماعات.

* **المجتمع الافتراضي**: جماعات فضائية – اجتماعية تتشكل عن طريق شبكة الانترنيت لايقطن أعضاؤها في إقليم جغرافي محدد، بل يتوزعون في أقاليم جغرافية مختلفة ومتباعدة ومنتشرة في بقاع العالم. لا تربط هذه الجماعات أواصر عرقية أو مذهبية أو قبلية او سياسية بل تجمعهم اهتمامات مشتركة ومختلفة وتتعدد أنماط هذه الجماعات بين تجارية وطبية وفنية وتتسع لتشمل أنماط أخرى كثيرة (الدليمي، ٢٠٢٠، الصفحات ٩٦-٩٧).

إذ كان الفرد يلتزم بضوابطها تعبيراً عن الاحترام لها. وهذا أضعف الكبح والضبط الاجتماعي للأفراد من جانب- كما أضعف التضامن الذي تناله الأسرة من جماعاتها التقليدية خاصة في أزماتها الأسرية أو الاجتماعية التي تتعرض لها من جانب آخر مما يتسبب في ايقاع الطلاق عاجلاً.

كما وجدت ميدانياً عن نمط التعامل بين افراد الأسرة ((زوجين- ابوين)) واولادهما في حالة تعرض أحد افراد الأسرة لمشكلة اجتماعية معقدة. لم أجد ان الأبوين يمتلكان القدرة في تحديد السبل أو الآليات لمواجهة المشكلة. انما تبدأ في الأسرة دورة من اللوم والتأنيب والتقريع وحتى التعنيف اللفظي والجسدي لطرف من آخر أو بين أكثر من طرف داخل الأسرة. وتظهر أنماط سلوكية بين افرادها تعبر عن ضعف الاحساس بالمسؤولية أو نقص في الخبرة والتجربة الاجتماعية أو خلل في التنشئة الاجتماعية للأبوين- الزوجين- الذين أصبحوا آباء وأمهات في اسرة انتاجية وهم يعانون من الخلل في التنشئة الاجتماعية بتقصير من أسرهم التوجيهية قبل زواجهم. وفي موقف اجتماعي يتنازع فيه افراد الأسرة الأبوين- الزوجين والاولاد لينتقل الأفراد ((بعضهم)) الى دورة التخلي والانسحاب وطلب ايقاع الطلاق من قبل أحد أطراف العلاقة الزواجية.

عليه لم أجد في الأسرة في حالة معاناتها من مشكلة اجتماعية معقدة. لم اجدها جماعة اجتماعية متضامنة ومتكافلة، بل وجدتها رابطة زواجية يتفكك وجودها تحت أي موقف اجتماعي معقد ويعلن من خلاله الانسحاب لأحد أطراف العلاقة الزوجية مما يتسبب في ايقاع الطلاق.

وتأكيدًا هذا النمط السلوكي بالتخلي والانسحاب هو نمط جديد في الأسرة الحالية- بينما نرى الأسرة في مرحلة زمنية ماضية متضامنة ومتماسكة اجتماعيا وتصبح أقوى في أزماتها الاجتماعية. ويعد هذا تحولًا اجتماعيًا واجد تفسيره في تفكك روابط الأفراد الجمعية- وضعف في علاقاتهم الاجتماعية مع القرابة والجيرة خاصة. وكل ما يشغلهم علاقاتهم الافتراضية- التي لا أثر أو وجود لها في أي موقف أو مشكلة اجتماعية معقدة يتعرض لها الأفراد.

واجد ان الفرد أقتنع بالحرية والمنفعة الشخصية ومفاضلتها على الروابط والمنافع الجمعية واقتنع بالفردانية والاستقلالية. واهتم بجوانب شكلية أو مظهرية. كما ان الفرد رفض تمامًا التدخل في حياته أو قراراته أو اهتماماته الشخصية. فالفرد هو اول من تخلى عن روابطه وانتماءاته الواقعية وتخلى عن التزاماته الأخلاقية وواجباته الاجتماعية نحوها فاليوم بالمقابل واجه تخلي جماعاته الواقعية عنه.

عليه لا يوجد ما يجمع افراد الأسرة ويقوي روابطها، الكل في حالة من التنافر الأسري والتجاذب الافتراضي ((كزوجين وابوين وأولاد)). انها اسرة برابطة زواجية متنافرة علائقيًا ومفككة اجتماعية.

لقد استجابت الأسرة لنمط وكثافة الاتصال الرقمي* (نبيح، ٢٠١٩، صفحة ٢٦) في مقابل انخفاض التواصل والتفاعل الحميمي الواقعي. الذي ترتب عنه زيادة في تنازع افراد الأسرة في اداء الواجبات والالتزامات الأسرية الاجتماعية- ذلك التنازع الذي فكك تنظيمها الاجتماعي- إذ تلاشت تدريجيًا مظاهر التنظيم الاجتماعي في هذه الأسرة من تقسيم العمل والحقوق والواجبات ومن سلطة ابوية وعلاقات اجتماعية كما ضعفت تدريجيًا التنشئة الاجتماعية وعليه باتت الأسرة هشة معرضة للانكسار الاجتماعي تحت ضغط أي أزمة اقتصادية أو نفسية أو اجتماعية أو غيرها. فالأسرة اصبحت مجموعة افراد بينهم فجوات نفسية وعاطفية عميقة، بعدما كانت جماعة اجتماعية مترابطة ومتماسكة ويسودها تنظيم اجتماعي يظهر في سمات شخصية افرادها وفي علاقاتهم الاجتماعية وفي مهارات وخبرات افرادها المتميزة اقتصاديًا وأجتماعيا ونادرًا ما تتفكك روابطها مهما عصفت بها رياح المحن.

لعل من الضروري لفت الانتباه الى منافع الاستخدامات الرقمية من جانب، ومخاطرها وأساليبها في التشويه للأنماط السلوكية الايجابية أو السوية والفعالة في تنظيم الحياة الاجتماعية من جانب آخر. وأرى إن التطرف لا ينحصر مجاله في السياسة أو الدين أو الاقتصاد بل يتسع ليشمل التطرف الاجتماعي في الأسرة والروابط الجمعية والضوابط الاجتماعية والجماعات التقليدية. جميعها شُوهَت بتأثير برامج أو محتويات فضائية أو رقمية خاصة- مشبعة بالتطرف في رؤيتها- وطرحها أو معالجتها. وذلك كله كان عامل مشجع في زيادة معدلات التفكك الأسري بالطلاق خاصة.

الاستنتاجات:-

١- يتبين أن أزمة الضغوط المالية ما زالت متاحة في الاسرة، اذ تسببت في ايقاع الطلاق، أما بطلب من الزوج أو من الزوجة.

٢- يتبين ان هناك زيادة كبيرة في حجم وكثافة التطلعات والاهتمامات الشخصية والفردية، فالمفاضلة الانوية تعلو كثيراً عن مفاضلة الروابط الاسرية- الجمعية والتي تسببت في قبول ايقاع الطلاق اما بطلب الزوج او الزوجة.

٣- يتبين بوجود فجوة عاطفية بين الزوجين- الابوين، انعكست مباشرة في روابط التعلق بينهما، وبينهم وبين اولادهم، اذ ظهر التعلق احادي الجانب او متذبذب او منقطع والذي ظهر في ضعف التضامن والتكافل الاجتماعي بين افراد الاسرة في الازمات خاصة والذي تسبب في ايقاع الطلاق.

* **الاتصال الرقمي**: هو العملية الاتصالية التي تجري عن بعد، بين أطراف يتبادلون الأدوار في بث الرسائل الاتصالية المتنوعة واستقبالها بوساطة النظم الرقمية وبالاعتماد على ربط الحاسب الآلي بشبكة الأنترنيت بخدماتها المتنوعة. ويعرف أيضاً بالاتصال الرقمي – الافتراضي، والذي يوفر التواصل من خلال الشبكات الاجتماعية كالفيس بوك او يوتيوب او تويتر وغيرها (نبيح، ٢٠١٩، صفحة ٢٦).

٤- يتبين ان الابناء بعد زواجهم، اصبحوا اقل انتماء وولاء لأسرهم التوجيهية، وظهرت نزعة الاستقلالية والحرية الشخصية ورفضهم لآراء المقربين السديدة وحينما يواجهون مشكلة زواجية ويحدث تدخل من اطراف العلاقة الزواجية ((الاهل)) سرعان ما يعقد من المشكلة ويتسبب في ايقاع الطلاق.

٥- يتبين ان الرجل، الزوج لا يحق له التدخل في اختيارات المرأة المهنة خاصة، اذ وجد العديد من النساء، الزوجات يعملن في الملاهي الليلية او المقاهي او اماكن المساج او الفنادق وغالباً ما تصبح المرأة في هذه الاماكن طوعاً او قسراً منحرفة او مجرمة والذي تسبب في طلاقها.

٦- يتبين ان المرأة قد جعلت من السلطة الابوية في موقف الازاحة والتنازع في الوقت ذاته. اذ وجد في حالات يتقبل الاب الحرية الشخصية لابنته ملبسها، علاقاتها، عملها، وفي حال تقييدها من قبل الزوج، يتدخل اهل الفتاة ليحسم النزاع بالطلاق ووجد ايضاً عكس ذلك، قد يرفض الاب الحرية الشخصية لابنته بينما يتقبلها الزوج ويحدث التنازع بينهم ويحسم بالطلاق.

٧- يتبين ان عمل المرأة خارج البيت وغيابها عنه لساعات طويلة مع رفضها المشاركة في الاعالة الاقتصادية بوصف المسؤولية رجولية شرعاً، تسبب في ايقاع الطلاق.

٨- يتبين ان بعض البرامج الفضائية والمحتويات الرقمية وأفكار النسويات المتطرفات اللواتي يشجعن الحرية الشخصية للمرأة، احتل مكانته في انماطها السلوكية، اذ تخلت عن ادوارها التقليدية واهملت واجباتها الاسرية والزواجية واندفعت نحو اماكن الترفيه والتجميل والازياء والعلاقات الافتراضية والتي تسببت في طلاقها.

٩- يتبين ان احد اسباب زيادة معدلات الطلاق، هو هشاشة الاسرة الانتاجية، التي يفتقد فيها الزوجين لمعنى وقيمة المسؤولية الاخلاقية، كما يفتقد لقيم التعاون والصبر والتضحية في مقابل تشجيعهم لقيم استهلاكية وقيم المنفعة المادية والانجاز والمنافسة الفردية، وجميعها قيم عولمية اكتسبها الزوجين ذكور واناث من اسرهم التوجيهية واستدمجت في سمات الشخصية، عليه اصبحت اسرهم الانتاجية هشة وقابلة للتفكك والانكسار تحت ضغط اي موقف اجتماعي. ويتبين ان التحول في ادوات التنشئة الاجتماعية من جماعة الاسرة والقرابة نحو جماعة الصداقة والبرامج الرقمية كما التحول او التغير الذي اصاب اهداف التنشئة الاجتماعية والتي اصبحت تنمي وتشجع الفردية لتتمكن من مواجهة متطلبات سوق العمل، احتلت مكانتها في ضعف وهشاشة الاسر الانتاجية آنياً والتي تسببت في ايقاع الطلاق بطلب من الزوج او الزوجة.

١٠-يتبين ان الرجل الزوج انغمس في علاقاته الافتراضية او بات يفاضل اهتماماته الشخصية واهمل في واجباته الاسرية والزواجية والذي تسبب في ايقاع الطلاق.

١١-يتبين ان تدخل الاهل- اهل الزوج- اهل الزوجة في الحياة الشخصية لأبنائهم تسبب في طلاقهم، كالتدخل في نمط حياتهم او شؤونهم المالية.

١٢-يتبين ان المرأة- الزوجة المستقلة اقتصادياً واجتماعياً والمتكفلة بالواجبات الاسرية، ترفض الرجل الزوج الخامل نفسياً واجتماعياً، والذي لا يشارك أسرته، زوجته، اولاده، وجدانياً وعاطفياً في مشكلاتهم خاصة، والذي يوصف بالزوج العضو المنتسب في الاسرة اذ يتبين ان المرأة- الزوجة تبحث عن شريك لحياتها ومسؤولياتها، عليه تفككت الاسرة بالطلاق حسب طلب الزوجة.

١٣-يتبين ان الرجل- الزوج والذي يتمتع بمكانة اجتماعية وامكانيات مالية، غالباً ما يلجأ الى الزواج من امرأة ثانية، او يلجأ الى الخيانة الزوجية والذي تسبب في ايقاع الطلاق.

١٤-يتبين ان المرأة تلجأ الى الخيانة الزوجية، تلجأ اما انتقاماً من زوجها الذي تزوج امرأة ثانية ولإشباع ذاتها المقهورة نفسياً واجتماعياً، او قد تلجأ لتأثرها بنماذج غير اخلاقية رقمية او فضائية أو لسوء تنشئتها الاجتماعية والذي تسبب في طلاقها.

١٥-يتبين ان الخيانة الزوجية لاحد اطراف الطلاق الزوجين او لكليهما تسببت في ايقاع الطلاق.

١٦-احتلت جرائم التعنيف الاسري مكانتها في ايقاع الطلاق، خاصة في حالة اقدام الزوج او الزوجة على قتل اولادهم، او قتل الزوج لأولاد زوجته من زوج سابق، او قتل الزوجة لأولاد زوجها من زوجة سابقة.

١٧-يتبين ان الاعتداءات الجنسية في الاسرة المركبة، كانت سبباً في ايقاع الطلاق، اذ ظهر اعتداء الزوج او احد اولاده المراهقين من زوجة سابقة على بنات زوجته من زوج سابق، وظهر عكس ذلك باعتداء اولاد الزوجة من زوج سابق على بنات زوجها من زوجة سابقة.

١٨-يتبين ان الاسرة الاحادية الجانب والرقمية والمركبة خاصة تعاني من ازمات وضغوط نفسية واجتماعية ومالية ويتبين انها صورة مشوهة عن الاسرة الجماعة الاجتماعية، اذ يتبين ان هذه الانماط من الاسر غالباً ما تنتهي بالطلاق.

١٩-يتبين ان الادمان على المخدرات والمسكرات لاحد اطراف العلاقة الزواجية او الاسرية غالباً ما تسبب في ايقاع الطلاق.

٢٠-يتبين ان زيادة البرامج الفضائية والمحتويات الرقمية التي تتناول التعنيف الاسري والانتحار او الاعتداءات الجنسية او زنا المحارم- جعلت العديد من افراد الاسر في حالة من المحاكاة والتماهي مع تلك البرامج والذي تسبب في زيادة معدلاتها مما تسبب في زيادة ايقاع الطلاق.

٢١-يتبين ان زيادة اشتراك افراد الاسرة في انتاج برامج رقمية هابطة، ابعدتهم عن واجباتهم والتزاماتهم الاجتماعية وتسببت في زيادة معاناتهم من عقد نفسية واجتماعية واضعفت روابطهم نحو جماعاتهم التقليدية والذي تسبب في قبول ايقاع الطلاق.

٢٢-يتبين ان زيادة معدلات الطلاق انتج انماط اسرية جديدة، بعضها لم يكن لها ظهور في المجتمع العراقي كالأسرة المركبة وبعضها الاخر كانت قليلة الانتشار كالأسرة الاحادية الجانب

او الاسرة البديلة. ويتبين ان هذه الانماط من الاسرة المركبة والاسرة الاحادية الجانب تشكل تهديد للتماسك الاجتماعي، اذ تكثر فيها الجرائم والادمان على المخدرات وترتفع فيها نسب الطلاق.

٢٣-يتبين ان زيادة معدلات الطلاق انتج انماط زواجية جديدة كالمساكنة او الزواج المؤقت وحظيت بالقبول بين المطلقين والمطلقات خاصة ويتبين ان العديد يلتجأ اليها ويفاضلها على الزواج الدائم ومسؤولياته والطلاق وازماته.

٢٤-يتبين ان الطلاق حظي بقبول جمعي ولم يعد يوصم اجتماعياً وان قبوله الاجتماعي تسبب في زيادة معدلاته.

٢٥-يتبين ان الزواج اصبح تجربة اجتماعية ولم يعد ميثاقاً غليظاً ويمكن الانفكاك عنه تحت اي موقف اجتماعي مقيد للحرية الشخصية او ضاغط مالياً او نفسياً مما تسبب في زيادة معدلات الطلاق.

٢٦-يتبين ان بعض البرامج الفضائية والمحتويات الرقمية وما تتضمنه من قيم وافكار تمردية او ثورية او تحريضية او غير مقبولة اجتماعياً اثرت كثيراً في الانماط السلوكية للأفراد وجعلتهم في مكان بعيد عن الروابط الجمعية والالتزامات الاخلاقية والاجتماعية والتي شجعت فيهم قبول الطلاق او قبول انماط زواجية واسرية جديدة. خاصة ان هذه البرامج غالباً ما تحاور شخصيات بمستويات تعليمية او اقتصادية رفيعة او لديهم متابعة جماهيرية كبيرة.

التوصيات:-

١- اطلاق حملات توعوية مستمرة تناهض القبول غير المبرر للطلاق، وتناهض الانماط الزواجية والاسرية الجديدة والتي تعد تهديداً للتماسك الاجتماعي وتفاقم من حالات جرائم التعنيف الاسري ومن الادمان على المخدرات والانتحار. ويمكن لهيئة الاتصال والاعلام وبالتعاون مع المؤسسات الاكاديمية ذات العلاقة من تفعيل هذه التوصية.

٢- انشاء مركز للاستشارات الاسرية والاجتماعية والنفسية في مدينة بغداد والمحافظات وفي مناطق الكثافة السكانية والعشوائيات. ينفذ واجباتها المختصين في الاسرة وعلم الاجتماع وعلم النفس ويمكن لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية والعتبة الحسينية والعباسية المقدستين من تنفيذ هذه التوصية.

٣- تشجيع هيئة الاتصال والاعلام على تقديم برامج منتظمة ودورية ومستمرة عن الاسرة من قبل مختصين في علم الاجتماع، بهدف تنمية مهارات افراد الاسرة (الزوجين، الابوين) في التنشئة الاجتماعية السليمة وتنمية مهاراتهم في مواجهة واحتواء مشكلاتهم او مشكلات ابناءهم وتنفذ هذه التوصية بعقد مذكرات تعاون بين الفضائيات المحلية وبين الكليات والاقسام العلمية ذات العلاقة.

٤- العمل على تغيير منهج علم الاجتماع الذي يدرس لطلبة المرحلة الاعدادية، وان يشمل تدريسه للفروع العلمية المختلفة، وان يعد الى تغييره بما يتلاءم مع التداعيات العولمية والرقمية والظواهر الاجتماعية والنفسية المستحدثة. وان يحتوي في فصوله على الاسرة والزواج والتفكك الاسري. وتنفذ هذه التوصية بالتعاون بين وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

٥- انشاء هيئة مستقلة لحماية ورعاية الاسرة. تنفيذ واجباتها المختصين في علم الاجتماع وعلم النفس والاعلام والقانون. وتتفرع اقسامها بين المرأة والطفل والاحتياجات الخاصة والمسنين فضلاً عن اقسام التدريب والتأهيل والتمكين ويمكن لمجلس النواب العراقي من تنفيذ هذه التوصية.

٦- مراجعة ومتابعة البرامج الفضائية والمحتويات الرقمية الهابطة او التحريضية او الكراهية او غير المقبولة اجتماعياً والتي تنمي او تشجع الطلاق غير المبرر او تنمي الانماط الزواجية او الاسرية الجديدة او تنمي التمرد والعصيان والعنف أو التعنيف بين افراد الاسرة او بين الزوجين وتنفذ هذه التوصية من قبل الجهات الامنية ذات العلاقة.

٧- انتاج محتويات رقمية هادفة تنمي القيم الاخلاقية والروابط الجمعية وتعطي اهتمامها للأسرة بوصفها جوهر التنظيم والتماسك الاجتماعي للمجتمع. وان يقدم هذه المحتويات الشباب من الذكور والاناث ويمكن لهيئة الاتصال والاعلام من تنفيذ هذه التوصية وبالاستعانة بالخبرات الاكاديمية المختصة في علم الاجتماع وعلم النفس.

المصادر

أحمد آدم الشندويلي. ((د.ت)). *التربية ومشكلات المجتمع* (المجلد ١). القاهرة: مركز الكتابة الحديث.

احمد ثابت، و اخرون. (٢٠٠٣). *العولمة وتداعياتها على الوطن العربي* (المجلد ١). مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (٢٤).

احمد زكي بدوي. (١٩٨٣). *معجم العلوم الاجتماعية*. بيروت، لبنان.

اسماعيل عبد الفتاح الكافي. (٢٠٠٦). *معجم ومصطلحات عصر العولمة*. كتاب رقمي.

أمينة نبيح. (٢٠١٩). *الاتصال الرقمي والاعلام الجديد موقع Facebook انموذجاً* (المجلد ١). عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.

بهاء الدين خليل. (د.ت). *علم الاجتماع العائلي*. مصر، مصر: مطبعة الاهالي.

تحرير كريغ كالهوف. (٢٠٢١). *معجم العلوم الاجتماعية* (المجلد ١). (معين رومية، المترجمون) بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

تقرير الأمم المتحدة. (بلا تاريخ). *الاسرة المركبة، نقلاً عن: ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية شعبة الاحصاءات: مبادئ وتوصيات لتعداد السكان والمساكن، السلسلة ميم، عدد٦٧/ التنقيح ٢* . https://24.pw/ypcjLE.

دلال ملحس استيتية. (٢٠٠٨). *التغير الاجتماعي والثقافي* (المجلد ٢). عمان، الاردن.

ربا عبدالوهاب الحجران. (٢٠٢٤). *الطلاق والعنف بين الازواج في ظل وسائل التواصل الاجتماعي* (المجلد ١). عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع.

ريما آل عيدان. (٢٠١٤). *اثر مواقع التواصل الاجتماعي على عملية الضبط الاجتماعي* (المجلد ١). الرياض: مركز رؤية للدراسات الاجتماعية.

عايد عواد الوريكات. (٢٠٠٨). *نظريات علم الجريمة* (المجلد ٢). عمان، الاردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.

عائدة سالم الجنابي. (١٩٨٣). *المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق، دراسة ميدانية لظاهرة الطلاق في مدينة بغداد*. بغداد: دار الحرية للطباعة.

عبد الفتاح محمود أحمد. (٢٠١٥). *الاتصال اللفظي وغير اللفظي* (المجلد ١). القاهرة: اعداد مجموعة جزاء المجموعة العربية للتدريب والنشر.

عثمان محمد الدليمي. (٢٠٢٠). *مواقع التواصل الاجتماعي نظرة عن قرب* (المجلد ١). عمان: دتار غيداء للنشر والتوزيع.

عزمي طه السيد احمد. (٢٠١٥). *هموم ثقافة في عصر العولمة* (المجلد ١). اربد، الاردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.

لغرس سوهيلة. (٢٠٢٠). *التغير الاجتماعي*. عمان، الاردن: دار الايام للنشر والتوزيع.

محمد عاطف غيث. ((د.ت)). *المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي*. مصر: دار المعرفة الجامعية.

محمد عاطف غيث. (٢٠٠٦). *قاموس علم الاجتماع*. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

معن خليل عمر. (٢٠٠٨). *علم المشكلات الاجتماعية*. عمان، الاردن: الشروق.

معن خليل عمر. (٢٠١٦). *علم اجتماع الاسرة* (المجلد ١). عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

معن خليل عمر. (٢٠١٨). *أفاق علم الاجتماع التطبيقي* (المجلد ١). دولة الامارات العربية المتحدة: دار الكاتب الجامعي.

معن خليل عمر. (٢٠١٨). *مشكلات معاصرة في علم الاجتماع*. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

منال ابو الحسن. (٢٠٠٦). *اساسيات علم الاجتماع الاعلامي النظريات والوظائف والتأثيرات* (المجلد ١). القاهرة: دار النشر الجامعية.

نبيل عبدالهادي. (٢٠٠٩). *مقدمة في علم الاجتماع التربوي*. الاردن: دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع.

هايل عبد المولى طشطوش. (٢٠١٤). *اثر العولمة في الحياة المعاصرة* (المجلد ١). عمان: دار البداية ناشرون موزعون.

هيام عبدالمجيد السيد أحمد داود. (٢٠٢٤). الاسر البديلة للأيتام، دراسة حالة في مركز التضامن الاجتماعي. *مجلة كلية التربية بالمنصورة، ١* .